العقيدة المختصرة (المسماة حق العقيدة)

للعلامة المرجاني (ت١٣٠٦ هـ)

دراسة تحليلية نقدية

إعداد الأستاذ الدكتور

محمد نجدي حامد عبد الحميد

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

العقيدة المختصرة (المسماة حق العقيدة) للعلامة المرجاني المتوفى ١٣٠٦هـ... دراسة تحليلية نقدية

محمد نجدي حامد عبد الحميد

قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: mohamedabdelhamid.4@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

لا يزال علماء الإسلام منذ الصدر الأول وإلى يوم الناس هذا ساعين في تقرير العقائد الإسلامية وفق منهج أهل السنة والجماعة الموروث عن السلف الصالح من التابعين والصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حسما لمادة الخلاف وقطعا لزواجر النزاع وتقريرا لما جاءت به نصوص الوحي الشريف من دقائق الأدلة والبراهين القاطعة لكل شك والصارفة عن كل زيغ والهادية من كل ريبة ، ولقد كان من آثار هذا المنهج أن تواتر علماء الأمة فردا فردا في كل عصر ومصر على تقييد عقائدهم في مؤلفات مستقلة مشهورة غدت شواهد ظاهرة للعيان على أن ما في هذه المؤلفات هو عقائد أهل الحق الموروثة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فمنذ أن بدأ التابعي الجليل في تدوين عقيدته في الفقه الأكبر صارت صنيعه سنة متبعة في الأمة، حتى أورثت نتاجا ضخما يندر وجوده في غير هذه الأمة، ولقد أفاد الدرس الدقيق والتحليل العلمي الرصين لهذا التراث الضخم من العقائد ألا خلاف بين بين أصحابها مطلقا في الأصول وأن خلافهم في بعض المسائل القليلة من الفروع لا يعدو أن يكون من قبيل المطارحات الفكرية التي لا يترتب عليها كبير أثر على ما قرره بعض العلماء، أو أنها من قبيل الخلاف اللفظي الذي لا ينتهي إلى خلاف حقيقي على ما قرره آخرون. ثم جاءت طائفة حران فخاضت بحر الدرس العقدي من غير سفينة ولا ملاح، فأوقعها ذلك في أن انحرفت يمينا وشمالا عن جادة طريق أهل الحق، وأورثت ذلك

الانحراف جماعة ممن انطلى عليهم ذلك لضعف عقولهم عن استيعاب الدرس العقدي الدقيق الذي قعده السابقون من أهل السنة، أو راق لهم الانفراد عن جماعة أهل الحق بما ظنوه جاها علميا وجهدا فكريا والأمر مستقر على ما كان، لكن أهل السنة لم يلبثوا أن أعادوا الحق إلى نصابه وأزاحوا غمامة الزيف عن سماء عقيدة أهل السنة، فعادت صافية كما كانت أول مرة، ثم تتابعوا على نهج أسلافهم من تقييد عقائد أهل الحق في مؤلفات متواترة إلا أنها هذه المرة صارت تنبه على مواطن الزيغ وتحذر من بواعث الفتنة .... فكتب الدين ابن عبد السلام والتاج السبكي وابن جماعة وابن دقيق العيد والبرهان الناجي وابن الرفعة والخطيب الشربيني واللقاني والباجوري والبكري والدردير، حتى جاء علامة المتأخرين الحنفية المرجاني في بلاد ما وراء النهر، فصار على نهج أسلافه وكان قد انتقل إلى بلاده شيء من عدوى ذلك المرض القديم الذي دبت الحياة في جرثومته الخاملة على يد محمد بن الوهاب النجدي ليقرر في عقيدته تلك الأصول التي ينبغي على كل طالب أن يعتقدها ولا يحيد عنها، إذ هي المعتقد الحق لأهل العقيدة الحقة المضنون بها على غير مستأهل الحق. وقد جاء هذا البحث ليوضح عقيدة المرجاني ويكشف عن مكنون هذه العقيدة لاسيما ونحن في خضم التطاحن الفكري بين مختلف التيارات والمذاهب.

كلمات مفتاحية: المرجاني القازاني، عقيدة، أهل الحق، شهاب الدين، المرجاني، مختصر عقيدة..

The brief Aqeedah of the notable scholar Marcani (1306 H). An Analytic and critical study.

By Mohammad Nagdy Hamed Abd al-Hamid, assistant professor of Aqedah and philosophy, al-Azhar University, Faculty of Islamic and Arabic studies foe boys in Cairo
E-Mail: Mohamedabdelhamid.4@azhar.edu.eg

Abstract

Since the dawn of Islamic history until this day, Islamic scholars sought to confirm the Islamic creed according to the Sunni methodology inherited from the righteous ancestors – the companions of prophet Muhammad peace be upon him and their followers who received it from him – in order to settle the debates, avoid the causes of conflict, and confirm what the texts of the honourable revelation showed; the subtle evidence and absolute proofs which eliminate any doubt, avoid any deviation, and guide those who have any uncertainty. It was a result of this methodology that the vast majority of scholars of the Muslim nation in every place and time documented their creeds in famous independent works which became clear testimonies to the fact that what is in these works is the creeds of the people of true belief (Ahl al-Haqq) which were inherited from the prophet peace be upon him and his companions. Since the great follower Abu Hanifah started to document his creed in his book The Greatest Jurisprudence (al-Fiqh al-Akbar) his deed became a custom for the Muslim nation, resulting in a huge legacy rarely found in any other nation, and the meticulous research and sound scientific analysis showed that there is absolutely no disagreement among its writers concerning their basic foundations, and that their disagreement about some secondary issues is no more than a kind of discussion which does not make a big difference according to the conclusion of some scholars, or that it is a kind of terminological disagreement which does not result in a real disagreement according to the conclusion of others. Then came Ibn Taymiyya and his followers who entered the theological arena without adequate equipment, which led them astray away from the path of the people of true belief, and their deviation was inherited by a group of people who were deceived by it, either due to their minds being too weak to comprehend the meticulous theological methodology which the former Sunni scholars established, or that

they liked being different from the community of the people of true belief by adopting what they thought to be a prestigious legacy and a notable mental work despite the opinion of the scientific community being otherwise, yet the Sunni scholars set things right and lifted the mist of fakeness until the Sunni sky became clear again as it was before, then they followed their ancestors' footsteps by documenting the creeds of the people of true belief in famous works, but this time with the addition of remarks paying the readers' attention to the deviations and alerting them to the causes of conflict. As it is the case in the works of Ibn Abd al-Salam, Taj al-Subki, Taqi al-Subki, Ibn Jama'ah, Ibn Daqiq al-Eid, Burhan al-Naji, Ibn al-Rifa, al-Khatib al-Shirbini, al-Laqqani, al-Bajuri, al-Bakri, and al-Dardir, Then came the knowledgeable early modern Hanafi scholar al-Marcani in Transoxiana who followed the footsteps of his ancestors when his region was infected with that old disease – whose dormant germ was awakened by the hands of Muhammad Ibn Abd al-Wahhab of Najd – by confirming in his Aqeeda the aforementioned Sunni foundations which every student must believe in and never depart from them, because they are the correct creed of the people of the true creed, the one of which those who don't deserve the Truth are deprived. This paper is to clarify the Aqeedah of al-Marcani and reveal its essence, especially that we live in a time of clash between different sects and ideologies.

Key words: al-Marcani of Kazan, Aqeedah, people of the true belief, Sihabetdin Marcani, Brief Aqeedah..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فلا يزال علماء الإسلام منذ الصدر الأول وإلى يوم الناس هذا ساعين في تقرير العقائد الإسلامية وفق منهج أهل السنة والجماعة الموروث عن السلف الصالح من التابعين والصحابة عن رسول الله ﷺ حسما لمادة الخلاف، وقطعا لزواجر النزاع، وتقريرا لما جاءت به نصوص الوحي الشريف من دقائق الأدلة والبراهين القاطعة لكل شك، والصارفة عن كل زيغ، والنافية لكل ريبة.

ولقد كان من آثار هذا المنهج أن تواتر علماء الأمة فردا فردا في كل عصر ومصر على تقييد عقائدهم في مؤلفات مستقلة مشهورة غدت شواهد ظاهرة للعيان على أن ما في هذه المؤلفات هو عقائد أهل الحق الموروثة عن النبي ﷺ وأصحابه.

فمنذ أن بدأ التابعي الجليل أبو حنيفة النعمان ـ رضي الله عنه ـ في تدوين عقيدته في الفقه الأكبر صار صنيعه سنة متبعة في الأمة، وكان أول من اقتدى به تلميذه محمد بن الحسن الشيباني، والإمام جعفر الطحاوي، فناصرُ السنة وإمامُها الإمام الأشعري، فإمامُ الهدى أبو منصور الماتريدي، فإمامُ الحرمين الجويني، فحجةُ الإسلام الغزالي، فالفرغاني الأوشي، فالنسفيون، وغيرهم كثير.

ولقد أفاد الدرس الدقيق والتحليل العلمي الرصين لهذا التراث الضخم من العقائد أن الخلاف بين أصحابها إنما هو في مسائل من الفروع معدودة، وهو خلاف مستساغ، وقرر ألا خلاف بين أصحابها مطلقا في الأصول، وأن خلافهم في بعض مسائل الفروع لا يعدو أن

يكون من قبيل المطارحات الفكرية التي لا يترتب عليها كبير أثر، كما قرره الإمام البياضي في إشارات المرام، أو أنها من قبيل الخلاف اللفظي الذي لا ينتهي إلى خلاف حقيقي على النحو الذي أكده الأستاذ المحقق العلامة محمد زاهد الكوثري..

ثم جاءت طائفة حران فخاضت بحر الدرس العقدي من غير سفينة ولا ربّان، فأوقعها ذلك في انحرافات عن جادة طريق أهل الحق يمينا وشمالا، وأُورِثَت ذلك الانحراف جماعة ممن انطلى عليهم زيغ المنهج الحراني في التفكير؛ لضعف عقولهم عن استيعاب الدرس العقدي الدقيق الذي قعده السابقون من أهل السنة، أو لعل بعضهم قد راقه الانفراد عن جماعة أهل الحق بما ظنوه جاها علميا وجهدا فكريا، والأمر مستقر على ما كان.

لكن أهل السنة لم يلبثوا أن أعادوا الحق إلى نصابه وأزاحوا غمامة الزيف عن سماء عقيدة أهل السنة، فعادت صافية كما كانت أول مرة، ثم تتابعوا على نهج أسلافهم من تقييد عقائد أهل الحق في مؤلفات متواترة إلا أنها هذه المرة صارت تنبه على مواطن الزيغ وتحذر من بواعث الفتنة.... فكتب عز الدين ابن عبد السلام والتاج السبكي والتقي والإيجي والتفتازاني وابن جماعة وابن دقيق العيد والبرهان الناجي وابن الرفعة والخطيب الشربيني واللقاني والملا علي القاري والباجوري والبكري والدردي.

ولما جاء علامة المتأخرين من الحنفية شهاب الدين بن بهاء الدين المرجاني في بلاد ما وراء النهر، فصار على نهج أسلافه، وكان قد انتقل إلى بلاده شيء من عدوى ذلك المرض القديم الذي دبت الحياة في جسده الخامل على يد محمد بن الوهاب النجدي، ليقرر المرجاني في عقيدته تلك الأصول التي ينبغي على كل طالب أن يعتقدها ولا يحيد عنها، إذ هي المعتقد الحق لأهل العقيدة الحقة المضنون بها على غير مستأهل الحق.

ويكأني بالعلامة المرجاني يستشعر ما قدمته سابقا، فتراه ينص على ما أسلفت في كتابه الموسوم بـ: الحكمة البالغة الجنية في شرح العقائد الحنفية: حيث يقول: اعلم أن الصحابة والّتابعين ومن بعدهم من فقهاء الأمة والسلف الصالحين رضوان الله عليهم أجمعين، كانوا في العقائد الحقة التي توارثوها من النَّبي ﷺ راسخين، وعلى الجاَدة المستقيمة التي تعاطوها من الوحي ثابتين، ثم لما حدثت الفتن، وظهرت البدع تخوفوا ضياع الحق وخسار الأمة، فأخذوا في الَتدوين وضبط أحكام الدين، ولمّا كان غرضهم من التصنيف في العقائد صيانتها عن خلط البدعة وتشويش المبتدعة، ذكروا في كتبهم ما هو من أصول الدين حسب ما وجدوه في كتاب الله وسنّة رسوله من صفاته سبحانه، وما بها يلتصق بيانه.

فجاء موضوع علمهم هذا على نظر أرباب المعقول: ذات الله تعالى وصفاته العُلى، وإن تحاشوا عن إطلاق اللسان في أمثاله، على ما هو جميل دأبهم وحميد أدبهم، وجعلوه كلمة باقية في عقبهم، فوضع المصنّف - يقصد الإمام النسفي -رحمه الله- كتابه على سننهم، وصدره بالتصْريح بأن ما تضمنه هو مقولهم، لا من محدثات قوم بغى عليهم عقولهم، ترغيبا وتنشيطًا للأخذ بما فيه، وترهيبًا وتثبيطًا عن الغرة بمنافيه، حيث قال متجملا بالاتباع ومتجنبا عن الابتداع. (١)

ألا ترى أنه يضع الحافر على الحافر، ويعقب النصل بالنصال من جنسه!، ومع هذا الذي رأيته وعلمته من حاله فإنه قد تصور بعض الناس أن له موقفا من علم الكلام يجنح فيه إلى الذم وينزع منزع الوهابية، مع أن الأمر على خلاف ما تصوروه.

ليأتي هذا البحث في إطار بيان جهود أهل السنة في تقرير عقائد الدين والرد على

(١) الحكمة البالغة الجنية في شرح العقائد الحنفية، لشهاب الدين المرجاني، تحقيق أكرم محمد إسماعيل، بدون بيانات طبع، ص ٦.

المخالفين، وكان عنوانه: العقيدة المختصرة (المسماة حق العقيدة) للعلامة المرجاني (ت١٣٠٦هـ) دراسة تحليلية نقدية.

خطة البحث:

وقد انتظم هذا البحث في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهرس للمراجع، وفهرس للموضوعات.

أما المقدمة ففيها بيان أهمية البحث وخطته.

وأما الفصل الأول: فعنوانه: ترجمة العلامة المرجاني، وفيه بيان لنشأة المرجاني وطلبه للعلم وشيوخه، ومؤلفاته، ومكانته العلمية، ووفاته.

وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان: دراسة تحليلية لشخصية المرجاني العقدية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مؤلفات المرجاني في العقيدة

المبحث الثاني: موقف المرجاني من علم الكلام

المبحث الثالث: أهم آراء المرجاني الكلامية

وأما الفصل الثالث، فجاء بعنوان: تحقيق وتحليل نص: حق العقيدة للعلامة المرجاني، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة الرسالة.

المبحث الثاني: نص الرسالة والتعليق عليها.

وأما الخاتمة ففيها أهم النتائج التي خرجت بها من هذا البحث:

ثم أتبعتها بملحق بصور المخطوط، وبفهرس للمراجع وآخر للموضوعات.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي والنقدي، حيث اقتضت طبيعة البحث ذلك، مع مراعاة أصول وقواعد التحقيق عند تحقيق رسالة حق العقيدة في الفصل الأخير من هذا البحث.

ومن الله يستمد العون التوفيق.

الفصل الأول
ترجمة العلامة المرجاني

أولاً: مولده، ونشأته:

لقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يولد في بيئة علمية واسعة المعرفة بعلوم اللغة والمعقول، العلامة الفاضل المحقق شهاب الدين بن بهاء الدين بن سبحان بن عبد الكريم عمر المرجاني، القازاني. وكان له نصيب وافر من تلك العلوم، (١)

ويلقب بالمَرْجَانِي نسبة إلى «مَرْجَان»، وهي قرية تابعة لولاية «قازان "عاصمة «جمهورية تاتارستان»، إحدى الجمهوريات التابعة لروسيا الاتحادية الآن، ونسب المؤلف إلى «مرجان»؛ لأن أحد أجداده - وهو عبد القدوس - بنى هذه القرية(٢).

شهد يوم السابع من شهر ربيع الأول سنة ١٢٣٣ هـ، الموافق لليوم الثالث من شهر كانون الثاني سنة ١٨١٨ م ولادة الشيخ رحمه الله في «يَابِنْجِي» - قرية بنواحي قازَان»(٣).

نشأ المرجاني نشأة علمية متأصلة، فهو ابن أُسرة عريقة عرفت بالعلم من جهتيها معا، ودرس المرجاني على يد أبيه بعض العلوم اللغوية والفقهية والكلامية، كما تتلمذ لعدد من شيوخ قريته، وكان دائم الاطلاع على المؤلفات والكتب المتاحة في مكتبة والده، كما عرف عنه حبه للعلم وحرصه على مدارسته.

وبعد اكتمال مرحلة طلبه للعلم في قريته سافر إلى بخارى ليستمكل الرحلة، وأثناء

---

(١) انظر: تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قازان وبلغار وملوك التتار، محمد مراد الرمزي، المطبعة الكريمية بمدينة أوريبورغ، روسيا. الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ج ٢ ص ٤٧٨.

(٢) مستفاد الأخبار في أحوال قازان وبلغار، شهاب الدين المرجاني، بعناية محمد جان، قازان، ١٨٩٧م، ج٢،ص ٤٢.

(٣) المرجع السابق الصفحة نفسها.

إعداده لتلك الرحلة حمل معه بعض الكتب التي تعينه على المطلوب، وبينما هو في الطريق نزل على بعض العلماء وأخذ عنهم حتى وصل إلى وجهته المنشودة، واستقر في بخارى.

ولما بدأ رحلته التعليمية هناك أن العلوم التي تدرس ليست كافية، لا سيما أن كثيرا من العلوم كالحديث والأدب العربي ليس لها نصيب في التدريس، وهو ما أحزنه، وحاول بعد ذلك وضع خطة لإدخال بعض المواد وإخراج بعضها، ومع أن ذلك لم يتم، فقد كان لهذه المحاولة أثر حسن في نفوس التلاميذ، فتحولت قبلة دراستهم من بخارى إلى استانبول والأزهر، ليتلقوا تعليمهم هناك.

ثم انتقل المرجاني بعد ذلك إلى سمرقند وهناك نضجت عقليته العلمية، وأنتجت أفكاره، ودرس كثيرا من العلوم والكتب، وكان ينسخ كتبا كثيرة ويعلق عليها، وكان من ضمن تلك الكتب: كتاب «كيمياء السعادة»، و«رسالة الروح» و«المنقذ من الضلال»، و«فيصل التفرقة» و«المضنون به على غير أهله» للإمام الغزالي، ومؤلفات جلال الدين الدواني ومير زاهد. وكتاب «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، و«الميزان» للشعراني، و«فتح القدير شرح الهداية» للكمال ابن الهمام، و«شرح الموطأ»، وكتاب «الإشارات والتنبيهات» و«الشفاء» لابن سينا، و«نهاية الإقدام» و«الملل والنحل» للشهرستاني. و«الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم، وبعض المؤلفات للشيرازي، والسيوطي، والسهروردي" [1] وغير ذلك من الكتب والمؤلفات.

وبعد رحلة سمرقند كان له إلى بخارى عودة ثانية، ثم منها إلى موطنه الأصلي، وذلك بعد قرابة اثنتي عشرة سنة قضاها بين أروقة البحث والدرس في بخارى وسمر قند.

---

(١) ناظورة الحق، شهاب الدين المرجاني، تحقيق: أورخان بن إدريس أنجقار، وعبد القادر بن سلجوق بيلماز، دار الحكمة، اسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص ١٧.

وفي قازان ولي الإمامة والتدريس، وانشغل بالتأليف والتدقيق، ثم انطلق إلى الحج وفي طريقه زار بعض البلدان وتعرف على علمائها كاستانبول ومصر؛ حيث نزل بالإسكندرية والقاهرة، والتقى ببعض الشيوخ وطلاب العلم، كمقابلته للعالم المصري محمود بك الفلكي ولقاء تلميذه كمال القاري.

ولما عاد من الحج انخلع للتأليف والتدريس حتى لقي ربه في سنة ١٨٨٩م، وهو في الثالثة والسبعين من عمره، ودفن في قازان. (١)

ثانيا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

للمَرجاني مكانة علمية شهد بها أقرانه وأقر بها تلاميذه، وعاينها من أتى بعده من العلماء.

قال عنه محمد رمزي في تلفيق الأخبار: "إنه كان أعلم علماء تلك الديار في عصره، وأنبلهم وأعلاهم مداركا، واقفا على حقائق الأمور غير مقلد لسواه من علماء عصره، ومَن قبلَهم من المقلدين". (٢)

وقال محمد بيرم الخامس التونسي: وقد أفرد المسألة (مسألة وجوب العشاء في تلك البلاد) بتأليف بديع أحد علماء هاته البلدة في هذا العصر، وهو العلامة هارون بن بهاء الدين المرجاني شهاب الدين البلغاري، فأيد القول بالوجوب، وله نفَس بديع وقول مصيب... فلله الحمد على وجود أمثالهم في هذا العصر الذي تغرب فيه الدين، فضلا عن العلم». (٣)

---

(١) انظر الترجمة الوافية له في: ناظورة الحق ص نقلا عن Mercâni, "Mercani'nin Terceme-i Half", Şeher Şeref

(٢) تلفيق الأخبار ج ٢ ص ٤٧٩.

(٣) صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار: ترجمة بيرم الخامس، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب، بيت الحكمة، تونس، ١٩٩٩م. ص ١٠٤٤.

وقيل فيه: كان المرجاني رحمه الله أعلم علماء عصره في بلاد التتار في العلم والتحقيق وكثرة الاطلاع على فنون كثيرة، وطول الباع فيها، وسداد الرأي، وعُلُوّ المدارك. (١)

وقال عنه محمد جان: "كان رحمه الله حبرا غواصا في بحار المعارف، وبحرا مواجا يؤخذ منه درر المعارف، وصنَّف التصانيف الجليلة مشحونة بالفوائد ومملوءة بالعوائد، وكلها تنادي على أنه بحر بلا ساحل، وحبر بلا مماثل" (٢)

وقال عنه العلامة محمد زاهد الكوثري: "هو العلامة النظار الجوالة في فيافي البحوث والأنظار، العالم البحاثة المغوار، الفقيه الأصولي المتكلم المؤرخ،... تمكن من تأليف كثير من الكتب النافعة في الفقه والأصول والتوحيد والتاريخ" (٣)

إلا أنه لم يخل من بعض الانتقادات التي وجهت إليه، ومنها:

ـــ ما حكاه محمد مراد رمزي حيث يقول: إنه كان مُفرِطًا في التعاظم فوق قدره، وفي إطالة لسانه على العلماء المتقدمين كالفخر الرازي والعلامة التفتازاني وغيرهما، غير مُراعٍ لآداب المحاورة الجارية بين الأدباء والمحررين، ولذلك ابتلي بما ابتلي به من إطالة السفهاء لسانهم في حقه إلى الآن. وكان كثيرا ما يعترض فيما لا يعترض عليه... وهذا الذي ذكرناه من الأوصاف ليس لبغضنا إياه؛ بل لبيان الواقع، وتنبيه بعض من أفرط فيه وأركبه على غير سَرْجِه؛ وإلا فأنا أُحِبُّه من صميم قلبي، وأعظمه وأحترمه وأفضله على علماء عصره في تلك

---

(١) تلفيق الأخبار، ج ٢ ص ٤٠٦.

(٢) الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى،شهاب الدين المرجاني، بعناية محمد جان، مطبعة جيركوف، قازان، ١٣٠٨ هـ في صدر الكتاب على صفحة الغلاف.

(٣) حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي رحمه الله، وصفحة من طبقات الفقهاء، محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م، ص ٩٥.

البلاد في العلم والتحقيق وكثرة الاطلاع على فنون كثيرة، وطول الباع فيها، وسداد الرأي، وعُلُوّ المدارك، ولكن مع ذلك لا أملك نفسي من قول الحق، ولا أقول: إن ملكته في الحديث كملكة من اشتغل به دائما تعلما وتعليما؛ بل أقول: إنه كان له إلمام به واطلاع عليه... »[١].

وأشار إلى بعض ما وقع منه في العلماء الإمام الكوثري بقوله: "وكان له صَوْلاتٌ وجَوْلاتٌ في العلم، وبعضُ شذوذ في الفهم، مغمور في بحر إجادته لكثير من البحوث المهمة مما يهم علماء هذه الأمة، وكان لا يتقيد في اللغة بالمسموع، بل كان يطلق عنان قلمه كما يشاء في كل موضوع، سامحه الله وإيانا بمَنِّه وكرمه[٢]. وكأنه ينبه على ما وقع فيه من إنكار لعلم الكلام، وتعرضه لكثير من الأئمة الأعلام.

ومهما قيل في حق المرجاني فإن ذلك لا يغض من قيمته العلمية ولا ينقص من قدره، وإنما هي مشاحنات العلماء التي وقعت في سبيل طلب الحق.

ثالثًا: مؤلفاته:

تعددت مؤلفات العلامة المرجاني وتنوعت مشاربها، وجاءت في لغة عربية بديعة كأنه من أهلها، وقد كتب في علوم كثيرة كالفقه والأصول والكلام والمنطق وغير ذلك، ومن أهم مؤلفاته ما يلي:

١- وَفِيَّةُ الأسلاف وتحيَّة الأخلاق: وهو كتاب ترجم فيه المرجاني ٦٠٥٧ علما مشهورًا من تاريخ الإسلام، ويقع في سبع مجلدات، وطبع المجلد الأول منه باسم: مقدمة وفية

(١) تلفيق الأخبار، ج ٢، ص ٤٠٥، ٤٠٦.

(٢) حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي ﷺ، وصفحة من طبقات الفقهاء، محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م، ص ٩٥.

الأسلاف وتحية الأخلاف» في قازان سنة ١٨٨٣ م. في ستة مجلدات.

٢- غلالة الزمان في تاريخ بلغار وقازان، وهو كتاب حول تاريخ بُلْغَار وقازان، كما يظهر من اسمه أيضًا، وفيه رُدُودٌ على كتاب «تواريخ بلغار» لحسام الدين البُلْغَارِي. وطبع سنة ١٢٩٧ هـ.

٣- غرفة الحواقين لمعرفة الخواقين، وهو كتاب حول تاريخ آسيا الوسطى، ويقع في ٣٦ صفحة، طبع في قزان، وهو موجود في معهد البيروني، رقم: ٥٧٤١. (١)

٤- حاشية على شرح جلال الدين الدواني على «العقائد العضدية» للإيجي. وطبع مع شرح الكلنبوي على الجلال الدواني على العقائد العضدية. طبع في إستانبول مرارا سنة: ١٢٩٢ هـ، و١٣١٥ هـ، و١٣١٧ هـ، و١٣٢٣ هـ.

٥- الحكمة البالغة الجنية في شرح العقائد الحنفية: وسيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني، كونه من الكتب المؤلفة في علم الكلام، ويقع في ١٦٨ صفحة مع الفهارس، وجدول الأخطاء المطبعية، طبع في قزان سنة ١٣٥٦ هـ.، وهذا الكتاب من محفوظات مكتبة بايزيد في إستانبول (رقم: ٢٩٩٦). ثم طبع مرة ثانية بتحقيق أكرم إسماعيل.

٦- مستفاد الأخبار في أحوال قزان وبلغار: وهو باللغة التتارية، وفيه ترجمة ذاتية للمؤلف في المجلد الثاني. وطبع المجلد الأول في قزان سنة ١٨٨٥م، والمجلد الثاني سنة ١٩٠٠م، وطبع المجلدان بطريق التصوير في أنقره سنة ١٩٩٧م.

٧- حق المعرفة وحسن الإدراك بما يلزم في وجوب الفطر والإمساك وهو كتاب في مسائل

---

(١) المنتقى من مخطوطات معهد البيروني في الدراسات الشرقية بطشقند لعبد الرحمن فرفور ومحمد مطيع الحافظ، مركز جمعة الماجد، دبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.(ص ٨٩).

متعلقة بأحكام الصوم. ويقع في ٩٦ صفحة مع الفهارس طبع في قزان سنة ١٢٩٧ هـ. ثم أعيد طبعه عام ٢٠١٦م بدار الفتح عمان.

٨- تنبيه أبناء العصر على تنزيه أنباء أبي النصر: ذكر في هذ الكتاب الاختلافات بين علماء بخارى وبين عبد النصير القورصاوي.

٩- الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى: وهو في علم الكلام، سيأتي الكلام عنه في الفصل الثاني كونه من كتب علم الكلام. طبع في قزان سنة ١٨٩٥م. (١)

١٠-حزامة الحواشي لإزاحة الغواشي: وهي حاشية على التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة الأصغر، طبع في مصر سنة ١٣٠٦ هـ.

١١-النصائح: وهو رسالة في الرحمة والشفقة على الحيوانات، طبع في قزان سنة ١٢٨٦ هـ.

١٢-مشارع الأصول ومشارب الفصول: وهو رسالة وجيزة في أصول الفقه طبع في قزان.

١٣-مختصر النجوم الزاهرة في أحوال مصر والقاهرة»

١٤-الحق المبين في محاسن أوضاع الدين، وهي مقدمة طبعت ضمن مجموع له في قازان ١٨٨٩م. وأعيد طبعها في دار الفتح ضمن كتاب حق المعرفة.

١٥-ناظورة الحق في فرضية العشاء وإن لم يغب الشفق، وهو كتاب في بيان أن صلاة العشاء تجب ومفروضة حتى ولو لم يغب الشفق حتى طلوع الفجر. طبع بعناية أورخان بن إدريس أنجقار، وعبد القادر بن سلجوق يبلماز، دار الحكمة باستانبول سنة 2012م

---

(١) ذكر محقق ناظورة الحق أن هذا الكتاب ينتقد فيه تطبيق منهج الكلام والمنطق في الاعتقاد، وهو غير صحيح، بل إن المؤلف ألف كتابه على طريقة المتكلمين، وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث مؤلفات المرجاني الكلامية.

١٦-شرح مقدمة الرسالة الشمسية في المنطق»

١٧-مختصر في العقيدة، وهو الذي بين أيدينا، وقد طبع في حياة المؤلف، وهو النسخة الوحيدة التي عثرت عليها. (١)

١٨-الفوائد البهية: وهي رسالة في بيان بعض الفوائد المتعلقة برسم المصحف وعلوم القرآن، طبعت في قازان، ثم أعيد طبعها ضمن كتاب حق المعرفة.

وله مؤلفات أخرى غير التي ذكرت.

رابعًا: شيوخه وتلاميذه:

تلقى العلامة المرجاني عن كثير من العلماء، غير أن أكثر من تلقى عنهم بعد والده هم:

١- مرزا صالح أَعْلَم بن نادر محمد بن عبد الله الفرغاني الخوجندي (المتوفى ١٢٥٦ هـ ١٨٤٠م).

٢- محمد بن صفر الخوجندي (١٢٦٧ هـ - ١٨٥٠م).

٣- فَضْل بن عاشور الغُجْدُواني (١٢٧١ هـ - ١٨٥٥م).

٤- عبد المؤمن خواجة بن أزيك خواجة البخاري الأَفْشَنْجِي الوَابكَندي إيشان (٣) مؤمن خواجة (١٢٨٣ هـ - ١٨٦٦م).

٥- القاضي محمد شريف بن عطاء الله الهادي البخاري المولوي (١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤م).

وتتلمذ على يد العلامة المرجاني تلاميذ كثر، وانتفع بعلمه خلق كثيرون، نذكر منهم:

- عبد الخبير المسلمي القزلجاري: انتفع بالمرجاني كثيرا حين كان ببخارى، وعاد من

(١) انظر تفاصيل مؤلفاته في مستفاد الأخبار ج ٢ ص ٤٨ وما بعدها وتلفيق الأخبار، ج ٢ ص ٤٨٠ وما بعدها، وناظورة الحق، ص٣٦ وما بعدها.

بخارى إلى بلده قزلجار مدرسًا وإماما فيها.

- القاضي محمد بن صالح الأفاوي العُمرِي: درس على المرجاني في بخارى، وتولى القضاء في الوزارة الدينية بأوفا، ودرس في المدرسة العثمانية، وتوفي سنة ١٨٨٩م.
- حفيظ الدين بن نصر الدين القُورصَاوِي البَرَنكَوي: درس على المرجاني ثلاث سنين في بخارى، وكان إمامًا ومدرسًا في قرية برنكة.
- حسين فيض خاني: وهو من أهم تلامذته رحمه الله، توفي في عنفوان شبابه. وكان يصرح في مراسلاته مع المرجاني بما له من فكرة إصلاح المدارس، وتأسيس جامعة إسلامية كبيرة في «قازان».
- عالم جان محمد جان البارودي: كان تلميذا وصديقًا للمرجاني. وهو رئيس وزارة الديانة الأول الذي انتخبه المسلمون الروس في عام ١٩١٧م، ومؤسس «مدرسة المحمدية» التي تعد من أشهر المدارس في تتارستان إلى يومنا الحاضر، وكان أستاذا فيها، وأيضًا كان ناشر مجلة «الدين والأدب» المعروفة في تلك الفترة. وتوفي رحمه الله سنة ١٩٢١م.
- ومن تلاميذه أيضًا: نور الأعيان بن عين الكمال (١٨٩٣م)، وعبد الأعلم ابن فيض خان (١٩١٠م)، وعبد الرحمن بن إسماعيل عمر، وشيخ الإسلام بن حميد الله التكوي (١٩١١م) وغيرهم[١].

يتضح لنا من خلال ما سطرته في الصفحات السابقة قيمة المرجاني العلمية، وكيف تأثر بعلماء الأمة الأشاعرة والماتريدية على السواء، فلقد ظهر تأثره بحجة الإسلام الغزالي في مؤلفاته، كما تأثر بأئمة الماتريدية على السواء.

(١) ناظورة الحق، ص ٤٣،

وكان له أثر عظيم في تلاميذه وما جاء بعدهم حتى يومنا هذا، فكم من مدرسة أسست لتحمل منهجه، وكم من أستاذ سلك طريق العلم بناء على رؤيته، لذا رأينا طلابه يسلكون نهجه ويتبعون طريقة تأليفه وتدريسه، وقاموا على نشر تراثه، وذيوع أفكاره، فكان له ما كان من علو المكانة وعظيم الأثر في بلاد تتارستان وأوربا. (١)

(١) انظر: تلفيق الأخبار، ج ٢، ص ٤٨٠، وناظورة الحق ص٤٤ نقلا عن:

Mercani, Burhaneddin Şibkâvî, "Üstâzı Mükerrem Allâme-i Mercânî Hazretleri", (pg. 379-381). Mercani, Alimcan Muhammedcan el-Barûdî, "el-Üstaz Şehabeddin el-Mercânî Hazretleri" pg. 363

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لشخصية المرجاني العقدية

قد يخفى على كثيرين أن المرجاني وقف من علم الكلام موقفين بارزين:

الأول: بروز الشخصية الكلامية في مؤلفاته ودراستها وتصديرها قبل الحديث عن العقائد بشكل أصيل، ومن ذلك ما ألفه في كتاب الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى، وكتاب الحكمة البالغة الجنية في شرح العقائد الحنفية، وحاشيته على العقائد العضدية.

الموقف الثاني: كان يناهض فيه علم الكلام ويذم أهله، ويرى أن ما قدمه المتكلمون في هذا الشأن لا يسمن ولا يغني من جوع، بل إنه كان سببا ورافدا من روافد الفرقة والاختلاف، ينبيك عن ذلك ما سطره بشأن ذلك في الحكمة البالغة، وفي ناظورة الحق، وفي إشاراته المدونة في مختصر عقيدته التي عقد هذا البحث لدراستها.

فنحن إذا أمام موقفين يظهر منهما التعارض، وقد مال كثير من الباحثين إلى الموقف الأول للمرجاني، واعتبروا أنه ذم علم الكلام ولم يرتضِ طريقته ولا منهجيته، وأغفلوا ممارسته الكلامية في مؤلفاته الأخرى، وربما يكون قد مر بمراحل فكرية جعلته ينحو هذا النحو.

وحتى يستبين لنا الموقف فإننا سنشرع في دراسة الرأيين ونرجح ما يظهر لنا من خلال البحث في أمور ثلاثة:

الأمر الأول: مؤلفات المرجاني في علم الكلام.

الأمر الثاني: بيان موقفه من علم الكلام.

الأمر الثالث: تحليل بعض آرائه الكلامية.

المبحث الأول

مؤلفات المرجاني في العقيدة

للعلامة المرجاني مؤلفات في التوحيد متعددة نذكر منها ما وقفنا عليه مرتبة حسب زمان تأليفها، والقصد من بيانها التأكيد على أن المرجاني لم يكن مجرد ناقل لكلام الأولين، ولا من الذين يرون أن علم الكلام من العلوم المذمومة، وإنما متكلم من طراز الأئمة الأوائل، ومحقق من محققي المتأخرين الأفاضل، فهو بحق من علماء الأمة المتكلمين.

١- الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى:

هذا الكتاب يعتبر من أول ما ألف المرجاني، حيث ألفه في رحلته الثانية إلى بخارى، وذلك في الفترة ١٢٦٠ هـ، إلى ١٢٦٥ هـ، ١٨٤٥- ١٨٥٠م، حيث أشير إلى أنه ألف في تلك الفترة بعض المؤلفات منها هذا الكتاب، وكتاب عرفة الحواقين لمعرفة الخواقين، وإعلام أبناء الدهر بأحوال أهل ما وراء النهر. [١]

تمت طباعة هذا الكتاب في مدينة قازان بعد وفاة المؤلف، وتولى طباعتها تلميذه محمد جان، سنة ١٣٠٨ هـ، بمطبعة جيركوف.

سلك المؤلف في هذا الكتاب مسلك المواقف والمقاصد، فهو بمثابة متن مستقل في علم الكلام، صدَّره مؤلِّفه بالحديث عن المنطق وقضاياه، ثم تحدث عن الأمور العامة في علم الكلام، وانتهى إلى بيان العقائد الإسلامية، وذلك كله على سبيل التقرير.

والكتاب يعتبر بحق متنا أصيلا في علم الكلام، وضع على طريقة السادة الماتريدية.

٢- الحكمة البالغة الجنية شرح العقائد الحنفية:

وقد ألف هذا الكتاب تقريبا عام ١٨٥٤م بعد عودته إلى قازان كما نص على ذلك

---

(١) يراجع ناظورة الحق ص ٢٤.

شرف الدين. [١]

يعتبر هذا الكتاب من أفضل ما ألف المرجاني، حتى قال هو نفسه عنه: أنه" قام شرحا جامعا بين الهداية إلى المطالب، حاويا لتحقيقات لم يُرَ مثلها في كتب الأولين، وتدقيقات لم يُرْوَ شبهها في صحف الآخرين "[٢].

وفي هذا الكتاب ما يؤكد اعتزاز المرجاني بعلم الكلام الخالي من الخطأ السالم من شبه الفلاسفة وزيغهم، يقول: ولمّا كانت عقائد أهل الحق لا تثبت إلا بالتلقي من جناب الرسالة، وتصديق خبر النبوة واعتمادها على الأمور الثلاثة، ولأن مسائل الفن بجملتها ترجع إلى ثلاثة أقسام:

أ- قسم يستقل العقل فيه، ويتمكن من إثباته؛ كوجود القديم، وعلمه، وقدرته.

ب- وقسم يتوصل إليه بضرب معاونة من الحواس؛ كتغير العالم. [٣]

ج - وقسم لا يتصور إثباته إلا بالنقل؛ كتفاصيل أحوال النّشأة الآخرة. صدَّر القوم كتبهم بذكر الأسباب الثلاثة للعلم.

١ - حاشية على شرح جلال الدين الدواني على «العقائد العضدية» للإيجي، وقد تم طبع الكتاب، وهو مطبوع على هامش حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية.

وفي هذا الكتاب قام المرجاني بالتعليق على العقائد العضدية وبيَّن أفكاره، ولم يخرج عما قرره السادة الماتريدية في هذا الشأن، اللهم إلا في نقاط فرعية كالقول بالإرادة الجزئية

---

(١) ناظورة الحق ص٢٩ نقلا عن (٩٨. Mercani, "Mercani'nin Terceme-i Häli", Şeher Şeref (pg

(٢) الحكمة البالغة ص ٤.

(٣) الحكمة البالغة ص ١٥، ١٦.

ومخالفته للملا الصدر.

بيد أنه وقف من الأشاعرة وخصوصا المتأخرين منهم موقف المتعصب وبالأخص موقفه المجترئ على الرازي والتفتازاني؛ حيث تكلم في حقهما بما لا يليق.

فعند حديثه عن زيادة الصفات على الذات وكونها لا عين الذات ولا غير الذات، أي لا عين الذات مفهوما ولا غير الذات أي وجودا.

يقول: " والحق أنه لم يقل أحد ممن ينتمي إلى أهل السنة بزيادة الصفات وإمكانها ومغايرتها على الذات إلا ابن الخطيب الرازي من أرجاف أتباع الأشعرية في أواخر المائة السادسة مخافة تكثير الواجبات وتعدد القدماء بالذات، إلا أنه كان في بدو حدوث هذه المقالة الغثة والعقيدة الرثة يتجافى عن إطلاق أنها ممكنة ويتحاشى عن مخالفة السلف... إلى أن تجاسر التفتازاني من مقلدته وصرح بالإمكان وإذا انتكس عقله وزين له سوء عمله فرآه حسنا لم يخش من الرحمن في جعله العوارض الضعيفة القوام صفات كمالية للحق القيوم... فتبعهما من أهل القرن الثامن وما بعده كل ذي عقل سقيم ورأي عقيم، وصار ذلك مذهبا يتداوله في هذه الأزمنة عامة من ينتمي إلى السنة وينتسب إلى الجماعة... وزاد في حسن أولئك بهما اشتهار أحدهما بالعلامة والعلامة الآخر بالإمام اسمان في غير موضعهما وعنوانان بغير موقعهما "[1]

وربما كانت الخصومة بينهما علمية لا أكثر، فانظر إلى قوله: والرجل عاطل عن التحقيق والوقوف على حقيقة الحق في كلا الصناعتين – يقصد العلوم النقلية والعقلية- وآراؤه الركيكة هي التي يتداولها عامة من جاء بعده على زعم أنها السنة والجماعة ومذهب

(١) حاشية على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية، شهاب الدين المرجاني، على هامش حاشية الكلنبوي على الجلال الدواني، المطبعة العثمانية، ١٣١٨ هـ ، ص ٢٦٠، ٢٦١.

أهل الحق والفرقة الناجية. [١]

فما الذي يدفع المرجاني على مكانته تلك ليقدح في إمام المعقول والمنقول الإمام الرازي وعلامة زمانه التفتازاني سوى الخصومة العلمية والتعصب المذهبي؟! في ظني أنه لا شيء غير ذلك، وإلا فالرجل يعترف بفضل التفتازاني في أكثر من موطن ويصفه بالعلامة بعد أن نعى عليه ذلك اللقب.

نعم: لقد أخذ غير واحد على الإمام الرازي قوله في افتقار الصفات إلى الذات، والقول فيها بالإمكان، إلا أنه يعتذر له كونه كان يحاجج الفلاسفة ويلزمهم من جنس قولهم، وإن كان ظاهر عبارات الإمام لا تليق، فإنه ما أراد منها إلا معان لائقة، على ما سنبينه لاحقا إن شاء الله، ولكن ما كان ينبغي أن تكون المباحثة العلمية بالطعن والغمز واللمز في علماء الأمة ومتكلميها بهذه الطريقة.

لقد وقع العلامة المرجاني في إمامين مشهود لهما بالكفاءة وعلو الكعب كما وقع ابن الصلاح في الآمدي، حتى قال فيه بعد عزله عن العزيزية: " إن أَخْذها منه أفضل عنده من استرداد عكا ـ أي من أيدي الصليبيين، وكانت تحت يدهم آنذاك ". [٢] بيد أن ابن الصلاح قد يعتذر له كونه من أقران الآمدي.

أما المرجاني فلا أرى إلا أن تعصبه للماتريدية وخصوصا لبعض المتقدمين منهم هو ما دفعه لهذا القول، وما كان ينبغي أن يقع مثل ذلك من مثل هذا الإمام، لا سيما أن ما توهمه لم يكن مقصود الإمامين الكبيرين، ويفهم ذلك من تعقيبهما على ما ذكرا في هذه المسألة، من حيث بيان عدم الرضا بما قررا، وعدم خلوص الاستدلال على ذلك الوجه الذي تنزلا

(١) حاشية على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية، ص ٢٧٨.

(٢) نقض المنطق، ابن تيمية، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥١م، ص ١٥٦.

عليه رغبه في إلزام الخصوم من جنس ما يسلمون.

٣- مختصر في العقيدة:

وهو الذي بين أيدينا، وقد سماه تلميذه محمد جان باسم: حق العقيدة، وهو اسم صادق على مسماه.

ويبدو أن ذلك آخر ما ألف حيث إن كثيرا من كلمات الكتاب وفقراته موجودة في مؤلفاته الأخرى، كما سنشير إلى ذلك في موضعه، وهو ما يعني أن عقيدته هذه هي من أواخر ما كتب في علم الكلام.

من خلال ما ذكرت تتضح تلك العلاقة الوثيقة، والصلة الآكدة بين العلامة المرجاني وعلم الكلام على النحو الذي قرره أئمة أهل السنة الجماعة، وعلى النهج الذي قرروه في مؤلفاتهم.

المبحث الثاني

موقف المرجاني من علم الكلام

سلك المرجاني مسلك المحدثين في ذم الكلام، ونقل أقوال السلف في ذلك، وخصص لهذا الموقف فصلا مستقلا في ناظورة الحق بعنوان: (تزييف الكلام)، وتعرض لنفس المسألة في كتاب الحكمة البالغة، وفي ثنايا بعض مؤلفاته.

ولن نطيل في هذا المقام، لأن الكلام فيه قد استقر على أن ما ذمه السلف إنما هو الكلام المختلط بالزيغ والشبه الباطلة، لا الكلام الذي أحدثه المسلمون للرد على المارقين، فعِلم الكلام الذي هو العلم الشرعي الذي يعنى بدراسة الأحكام الاعتقادية في الشريعة الإسلامية، غير مذموم لدى سلفنا الصالح؛ بل إن من حرر مسائله وأصل قواعده من فضلاء المرحلة الزمنية المباركة المسماة بالسلف.

والمرجاني في ذمه لعلم الكلام، إنما ذم كلام الفلاسفة وكلام الخصوم، كما يتضح من كلامه، حيث قال: الكلام... فن ضائع لا يقوم بحاصل، ولا يعود إلى صاحبه بطائل، وإنما هو صناعة جدل وضعها المعتزلة بعد ما طالعوا كتب الفلاسفة حين ترجمت في خلافة المأمون، وأفردوه فنا بحياله، وخلطوا مناهجها بمناهجه. (١)

وقد انتصر لقوله ببعض النقول عن الأئمة الأعلام، يقول: من أمعن في أمر النّقل أو أتقن نظر العقل وتعمق قد ظفر بالحق، وفاز بالوفق، وإن السلف وعلماء الشَّريعة قد أطبقوا على ذم الكلام، وبغض أهله غاية البغض وكل الذم، وذلك لعدم تقيدهم بالشَّريعة وطريقة السلف، وعدم تمكنهم من تجريد العقل وتصفية الفكر وتدقيق النَّظر، وإنما ساقوه بمحض

(١) الحكمة البالغة، ص ١١، ودفعه تعصبه لمذهبه إدخال الأشاعرة ضمن هؤلاء قال بعدها: وتوارثه الأشعرية منهم وجَرَوْا على إثرهم.

الظن والتخمين والحسبان، ووضعوه على حكم الطبيعة والتشهي ومجّرد الاستحسان، حتى قال الإمام أبوحنيفة رضي الله عنه: (قاتل الله عمرو بن عبيد، فإنه فتح بابا من الكلام)[١].

وقال أبو يوسف رحمه الله: العلم بالكلام جهل، والجهل بالكلام علم. [٢]

وقال مالك رحمه الله: (إياكم والبدع، قيل وما البدع؟ قال: أهل الكلام الذين يتكلمون في أسماء الله تعالى وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون. [٣]

وقال الشافعي رحمه الله: لأن ألقى الله تعالى بكل ذنب ما خلا الشَّك، أحب إلي من أن ألقاه بشيء من الكلام. [٤]

وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: لا يفلح صاحب الكلام أبداً، ولا تكاد ترى أحدا في الكلام إلا وفي قلبه دغل. [٥]

وبناء على ما ذكر يقرر أن: من الطُّرق الواهية الموضوعة بحكم الطبيعة، ومُجرَّدِ التشهي، وهَوَى النفس: طريقة المتكلمين؛ فإن الزائد فيها على ما دَلَّ عليه الكتاب والسنة، ومَضَى عليه الجماعة لا يبتني إلا على خيالات فارغة، وظنون فاسدة، كقياس الغائب على

---

(١) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد القرشي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ١٩٩٣م، ج ١ص ٣١.

(٢) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ج ١٦، ص ٣٧٢.

(٣) شرح السنة، البغوي، ج ١، ص ٢١٦.

(٤) جامع البيان وفضله، ابن عبد البر، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٩٩٤ ص ٩٣٩.

(٥) جامع البيان وفضله، ٩٤٢، ناظورة الحق، ص ٨٥ وما بعدها.

الشاهد، والخالق على المخلوق بأدنى مشاركة موهومة، واتباع صور وهمانية يحيلها ظاهر اللفظ واللغة لقصورها عن الإفادة، مع كون تفاصيل حقائق الذات ولطائف الصفات، وأحوال القيامة مما ليس فيه حكم ناجز يتعلق به، وتمس الحاجة إلى معرفته" (١)

وقد أجاب المتكلمون وجمهور أهل السنة عن كل ذلك بأن المنهي عنه إنما هو كلام الفلاسفة وكلام الخصومة، فأما على وجه المناظرة فيه على وجه إظهار الحق فلا كراهية فيه، بل هي المأمور به في قوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ النحل: ١٢٥. (٢)

وعلى أن نهي السلف عن الكلام إنما قصد به كلام أهل البدع المخالفين للكتاب والسنة، وهذا مما يشهد به واقع حالهم من الاشتغال بلون من الكلام يعتمد على الكتاب والسنة ومدارك العقول القويمة.

فما روي عن أبي حنيفة أنه كان ينهى ابنه عن المناظرة في الكلام، فإنما كان عن المناظرة بطريق التخطئة والإلزام، فإنه لما قال: رأيتك تتكلم فلم تنهاني؟ قال: كنا نتكلم وكل واحد منا كأن الطير على رأسه مخافة أن يزل صاحبه، وأنتم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ويكفر... (٣)

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «أسنى المطالب»: «وما نص عليه الشافعي من تحريم الاشتغال به محمول على التوغل فيه قال الإمام ولو بقي الناس على ما كانوا عليه

---

(١) ناظورة الحق ص ٨٥.

(٢) انظر: إشارات المرام من عبارات الإمام، كمال الدين بن أحمد البياضي، طبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٤٩م. ص ٣٦.

(٣) انظر: إشارات المرام ص ٢٢، المدخل إلى علم الكلام، حسن الشافعي، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩١م ص ٤٢ وما بعدها.

في صفوة الإسلام لما أوجبنا الاشتغال به كما لم يشتغل به الصحابة»[١]

وذكر إمام الحرمين في «نهاية المطلب»: «ولو قيل: العلم المترجم بالكلام هل يُستلحق بفرائض الكفايات؟ قلنا: لو بقي الناس على ما كانوا عليه في صفوة الإسلام، لكنا نقول: لا يجب التشاغل بالكلام، وقد كنا ننتهي إلى النهى عن الاشتغال به، والآن قد ثارت الآراء، واضطربت الأهواء، ولا سبيل إلى ترك البدع، فلا ينتظم الإعراض عن الناس يتهالكون على الردى، فحق على طلبة العلم أن يُعِدّوا عتاد الدعوة إلى المسلك الحق والذريعة التامة إلى حل الشُّبه، ولما مسّت الحاجة إلى إثبات الحشر والنشر على المنكرين، وإلى الرد على عبدة الأصنام، صار من فروض الكفايات الاحتواء على صيغ الحِجَاج وإبداء منهاجه. ولا شك أن هذه الآراء الفاسدة لو بُلي الناس بها، لأقام الشرع حجاج الحق من منابعها. فإذًا علم التوحيد من أهم ما يطلب في زماننا هذا، وإن استمكن الإنسان من ردّ الخلق إلى ما كانوا عليه أولًا، فهو المطلوب وهيهات، فهو أبعد من رجوع اللبن إلى الضرع في مستقر العادة. وإذا ذكرنا هذا المقدار، فالمقدار المتعيَّن: عقدٌ مستقيم على تصميم، ولا نوجب على آحاد الناس بأن يستقلّوا بأدلّة العقول، وتتبع الشبهات بالحَل، فمن استراب في عقد فعليه أن يدأب في إزاحة الشك إلى أن يستقيم عقده». اهـ[٢].

وبمثل قول شيخ الإسلام قال الإمام البيهقي في: "مناقب الشافعي" بعد أن أورد كلام الإمام الشافعي في ذم علم الكلام: "إنما أراد الشافعي، رحمه الله، بهذا الكلام حفصا وأمثاله من

---

(١) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ، ج ٤، ص ١٨١.

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، الطبعة الأولى٢٠٠٧م، ج ١٧، ص ٤١٧

أهل البدع، وهذا مراده بكل ما حكي عنه في ذم الكلام وذم أهله، غير أن بعض الرواة أطلقه، وبعضهم قيده، وفي تقييد من قيده دليل على مراده" (١)

ولا أظن أن المرجاني ينقد علم الكلام جملة وتفصيلا، بل غاية ما يود الوصول إليه في مسالك الاستدلال أن العقل إنما هو آلة يدرك بها ثبوت وجوب معرفة الله تعالى الواجبة بالشرع، كما نص على ذلك الإمام البياضي في إشارات المرام. (٢)

وإن ما ذكرته من مؤلفات المرجاني الكلامية يؤكد أنه قصد لونا من الكلام، وليس كل الكلام، وهو ما يؤكده واقع الأمر بالنسبة إليه.

فلنا إذا أن نقرر مطمئنين أن صنيع المرجاني إنما هو نفس صنيع الإمام الغزالي حين ألف إلجام العوام عن علم الكلام، فكأن المرجاني أراد أن يحجبه عن غير مستأهله ويغلق الباب دونه، وهو بمثابة التطبيق لما قرره حجة الإسلام، حجب عن هذا العلم العوام، وأتاحه للمتخصصين ونافسهم فيه، فلا تتوهم أن له موقفين متعارضين أو أنه يذم علم الكلام.

ويؤكد ما قلت ما ذكره "شَهَر شَرَف: أن مؤلفات الغزالي كان لها الأثر الكبير في تطوره الفكري – أي المرجاني- وأنه قد تفطن إلى قلة بضاعته الفكرية قبل قدومه إلى سمرقند، فقام يبحث بعد ذلك عن المفاهيم الدينية، والبدع المنتشرة لدى الناس، ويلمح شرف إلى تعليقة مهمة علقها المرجاني على كتاب ألفه في هذه المدة، وهي: " مذهبي في العقليات: الحجة والبرهان، وفي النقليات: السنة والقرآن. "(٣)

---

(١) مناقب الشافعي، الإمام البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث.ج١ص٤٥٤.

(٢) انظر: إشارات المرام، البياضي ، ص ٧٥.

(٣) ناظورة الحق ص ٢٣.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المؤلف الحاذق هو الذي يضع لكل طائفة ما يناسبها من التأليف، فوضع للعوام ما يناسبهم ويصلح حالهم من تقرير العقائد وترسيخ الإيمان في نفوسهم، درءا للشقاق وحفظا لبيضة الدين من أن يتكلم في دقائقه من لا يحسن فهم مرامي الخطاب، ووضعا للنابهين المتعرضين للخصوم ما يناسبهم من الحجج وعرض القضايا حتى تَسلمَ أدلتهم من الإبطال، وينقادَ المناهض لصحيح الدين المبني على النقل الصحيح والعقل الصريح.

المبحث الثالث

أهم آراء المرجاني الكلامية

لم يخرج المرجاني في مجمل عقيدته عما قرره السادة الماتريدية في مؤلفاتهم، لكنه تميز ببعض الآراء كونه تعرض من خلالها لبعض الأئمة، وكونه أتى بتدقيقات في مسائل أخرى يجمُل بنا ذكرُها، وسوف نُجمِل أهمها فيما يلي:

أولا: رأيه في مسالك الاستدلال.

الناظر فيما دوّنه العلامة المرجاني في هذه المسألة يرى أنه كان يميل إلى استعمال الدليل النقلي في كثير من المواضع، فعنده أن العقيدة كلها تثبت بخبر الرسول، يقول: " الأحكام الشرعية كلها حتى تصديق مدعي النبوة وصدق دعواه في البعثة تثبت بخبر الرسول؛ لأن ما يعطي وجوب الاعتقاد هو الشرع؛ لأن الحاكم عندنا هو الله تعالى ليس إلا، وقد ورد في التنزيل ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ يوسف: ٤٠، وما روي عن أبي حنيفة لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من خلق السموات والأرض، ولو لم يبعث الله للناس رسولا بين لهم ما يجب عليهم لوجب عليهم معرفته بعقولهم، المراد منه بعد البعثة ووصول الدعوة وثبوتها، والمراد من الوجوب في الرواية الثانية الوجوب في مجاري العرف ومدارك العقول لا الشرعي الذي يترتب عليه الثواب والعقاب ". (١)

ويؤكد ذلك في موطن آخر بقوله: " مذهب أهل الحق وطريقة السنة والجماعة هو الذي جاء به الرسول المعصوم عن الخطأ.. ومحال أن يرد الشرائع الإلهية بإبطال القضايا العقلية، وإلا لفات حكمة البعثة بالكلية وبطلت النبوة بالجملة... ومن ضرورة ذلك أن يكون أدلتها النقلية متطابقة وحججها العقلية متضافرة، فهي إذن ما نطق به الوحي وورد به

(١) حاشية على العقائد ص ١٧٨.

الشـــرع مع الثبات على حدوده والتقيد بقيوده بإثبات ما أثبته ونفي ما نفاه.. وليس هو بالذي ركبه طوائف المتكلمين من الآراء الواهية والأهواء الردية الداهرة. "[١]

هـذا فيمـا يتعلق بـدليـل النقـل، إلا أنـه لم يغفـل دليـل العقـل، ولم يحكم بعـدم صـــحـة الاستدلال به، فإنه يرى استخدامه في القضايا التي يتوقف عليها صدق النبوة، يقول: " ويكفيك من فائدة العقل في موقفك أن يهديك إلى صـــدق النبوة، وإذعان الرســـالة، ويفهمك معاني عباراته، ويرشدك إلى موارد إشاراته، ثم اعزله عن مطالعة الذات، وحقائق الصفات."[٢]

على أنه ينبغي أن نؤكد أن الدليل العقلي مقبول في مســـائل الاعتقاد إلى جانب الدليل الســـمعي، وأن العلم يســـتمد أدلته من العقل والنقل معا، كما هو شـــأن أكثر المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة.

قال الإمام الماتريدي: " إن أصـــل ما يعرف به الدين وجهان: أحدهما الســـمع، والآخر العقل "[٣]

ويقول النسـفي: " كل عاقل بالغ يجب عليه بالعقل أن يسـتدل بأن للعالم صـانعا، كما استدل عليه إبراهيم صلوات الله عليه، وأصحاب الكهف "[٤]

وقد قرر الأشـاعرة أيضـا ذلك بقولهم: " إن جملة الطرق التي تدرك بها العلوم تنحصر في خمسة: العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس ". [٥]

---

(١) حاشية على العقائد ص ٢٧٦.

(٢) انظر تحقيق رسالة حق العقيدة في هذا البحث، ص ٤٤ .

(٣) كتاب التوحيد، الإمام أبو منصور الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف طبعة بيروت، ١٩٧٠م. ، ص ٨

(٤) بحر الكلام، أبو المعين النسفي، تحقيق: محمد السيد البرسيجي، دار الفتح الطبعة الأولى ٢٠١٤م ص ٨٥.ص ٥.

(٥) البحر المحيط، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م ، ج ١، ص ٣٣.

ويكفيك من كلام المعتزلة قولهم: " إن الدلالات أربعة: كتاب ناطق، وخبر مجمع عليه، وحجة عقل، أو إجماع من أمة "[١]

فإذا كان المرجاني ماتريديا، بل وشديد التعصب لمذهبه، فهل يعقل أن يغض من قيمة العقل والاستدلال به على قضايا الاعتقاد لا سيما وأن الماتريدية كانوا أكثر اعتزازا بالعقل من الأشاعرة؟!

كيف يكون ذلك، وقد نص علماء الماتريدية على أن مدارك العلوم النظرية تكون بثلاثة أمور: الحواس السليمة، والخبر والصادق، ونظر العقل. [٢]

لا أرى أنه يرد العقل كما يوهم ظاهر لفظه، غاية ما في الأمر أنه كان يرى استخدام الدليل المناسب للفئة المناسبة، فهو لم يخرج عما قرره علماء الأمة وأولياؤها، ولقد كان صنيعه هذا من قبيل صنيع الإمام السنوسي رحمه الله، من حيث تنوع تأليفاته وتعدد تقريراته التي تناسب كل فئة من الفئات.

ثانيا: رأيه في الإيمان والإسلام:

يرى المرجاني أن الإيمان هو التصديق الشرعي، أي: تصديق النبي ﷺ فيما جاء به من ربه، وأن الإقرار شرط في إجراء الأحكام، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولم يخرج عما قرره الحنفية في هذه المسألة، غير أنه ذكر تحقيقا لطيفا في معنى الإيمان، حيث قال: " التحقيق المنطبق لكلام السلف: أن التصديق في اللغة يطلق على معان ثلاثة: ما هو المأخوذ من الصدق الذي هو وصف المتكلم، يتعلق به وبصادق وصفه، وحقيقته الإذعان بأنه مخبر عن كلامٍ واقعي، وما هو المأخوذ ما هو وصف القضية يتعلق بها ويصدقها، وحقيقته أن

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الكريم عثمان الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩م، ص٨٨ .

(٢) انظر: الكفاية في الهداية، ص ٢٢٧.

تذعن بأن معناها صادق ومطابق للواقع... وبالجملة فإن التصديق هو: أن تنسب القائل أو القول باختيارك إلى الصدق وتنقاد له، فإنه من باب التفعيل ومن ضرورته النّسبة إلى المأخذ بالاختيار وصحة كونه مكلفا به بهذا الاعتبار، فهذان المعنيان متعانقان في الوجود والعدم ومتلازمان، وبيد أن صدق الخبر أولى والمخبر ثانوي..... وما هو المأخوذ هذا التصديق أولاً، وبالذات بتنقيص معناه بطرح النسبة المذكورة على ما هو المعروف من وجوه الاشتقاق، وثانيا وبالعرض من الصدق الذي هو مأخذه يتعلق بنفس القول، ويحصل قبل حصول المعنى الأول، وحقيقته حصول صورة التأليف ووقوع نسبة الصدق في القلب، هذا هو التصديق الميزاني الذي ربما يجعلونه أحد قسمي العلم على المسامحة حيث يقسمونه تقسيما حاضرا توسلا به إلى بيان الحاجة إلى قسمي القواعد الميزانية، يتناول اليقيني والظني والمطابق للواقع وغيره، فأما الأعمال فهي تتزايد في نفسها باعتبار الإتيان بها والتقصير فيها، وهو ظاهر. "[1]

وتحقيق المسألة أن نقول: اختلف العلماء في تعريفهم للإيمان بسبب اختلافهم في فهم النصوص الواردة بشأنه: وذلك على النحو الآتي:

- عرفه جمهور الأشاعرة والماتريدية بأنه: تصديق النَّبِيّ فيما علم مجيئه من الدين بالضرورة، والمقصود بالعلم هنا: ما اشتهر وعَلِم به الخاصة والعامة، من غير حاجة للرجوع إلى العلماء والنصوص في فهم ذلك.
- وعرفه المحدِّثُون والإمام مالك والشافعِيّ وغيرهم، بأنه: تصديق بالجنان، وعمل بالأركان، وإقرار باللسان، وعليه أيضا المعتزلة والخوارج، مع اختلافهم بعد ذلك في

(١) الحكمة البالغة، ص ١١٤... ولم أقف على مثل هذا الكلام، وإن كانت اللغة لا تسعفه حيث، إن الإيمان يطلق في اللغة لمعنيين لا ثالث لهما، فربما أراد المرجاني من قوله ذلك دلالات اللفظ من الالتزام.

منزلة هذه الأجزاء التي ركب منها الإيمان.

- وذهبت الكرامية إلى أنه إقرار باللسان فقط، بدون قيد ولا شرط.
- وعرفه بعض الأشاعرة والماتريدية بأنه اعتقاد بالقلب وإقرار باللسان، إلَّا أن الإقرار قد يسقط عند الضرورة.

ومع هذا الاختلاف بين الآراء: فإنه يمكننا أن نوفق بين بعضها، ونبين فساد بعضها الآخر، فنقول: لا شك أن مراد السلف بالإيمان: إنَّما هو المعتبر فيه ذلك الإيمان الكامل، الذِى ينجو به الإنسان من دخول النار ابتداء، فجعلوا العمل والإقرار أجزاء داخلة فيه، ولكن لا تأخذ نفس حكم التصديق.

بينما يرى جمهور الأشاعرة أن المعتبر في الإيمان هو ما تكون به النجاة من الخلود فِى النار، وهو ما عولوا عليه في تعريفهم له، فجعلوا العمل شرط كمال، والإقرار شرط لإجراء الأحكام الدنيوية فقط.

أمَّا المعتزلة والخوارج، فقد جعلوا أجزاء الإيمان كلَّها أصلية لا تحتمل السقوط، فإذا سقط بعضها سقط الجميع، وبالتالي كفَّرُوا مرتكب الكبيرة، وحكموا بخلوده في النار، أو جعلوه في منزلة بين المنزلتين.

أمَّا الكرامية، فربَّما يعنون بتعريفهم أن الذِى يقرُّ بلسانه يسمى مؤمنًا لغة وشرعًا؛ لتحقق اللفظ الدال عليه، وإن كان لا يوجب له النجاة أصلًا، وليس مرادهم أن مجرد الإقرار يكفِى في تحقق الإيمان المنجِّى، وإلَّا لم يكن لقولهم حظ من النظر. (١)

(١) يراجع: شرح المقاصد ج٢/ ص ١٨١ / زبدة العقائد النسفية: عبد المتعال الصعيدِيّ ص ٥٩، القول السديد في علم التوحيد، محمود أبو دقيقة ج٣/ ص ٨٠ / ٨١)، وبحر الكلام في أصول الدين، ص ٢٥١ .إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، العلامة عبد السلام اللقاني، تحقيق وتعليق: فتحي أحمد عبد الرازق، ومحمد نجدي حامد، ٢٠١٨م، الطبعة الأولى. ص ١٢١ وما بعدها.

ثالثا: رأيه في قضية قدم العالم[١]:

يرى المرجاني أن العالم حادث، وأن حدوث العالم معناه وجوده بعد عدم.

وبعد أن قرر ذلك نقل مذهب الحكماء فقال: والذي ذهب إليه الحكماء من القول بِقدم العالم بمعنى دوام وجود العلويات، وإثبات حوادث متعاقبة في أزمنة غير متناهية، وجعلها ذريعة لربط السفليات المتجددة بها، فالحق أنه لا ينافي ما هو الحق من القول بحدوث العالم بجميع أجزائه المتلقي من الشَّريعة الحقة... وكلامهم في أزلية الواجب وتقديسه عما لا ينبغي في شأنه في الطبقة السامية من التّحقيق، وما يورَد عليه من برهان التطبيق، وأمثاله كلام عليل، وخطأ وبيل؛ فإن غير المتناهي لا يذعن لتخيل جذبه وتعقل دفعه قط، ولا ينقاد لآخذه بحذافيره بحيث لا يشذ منه شيء، ولا أن يكون فيه سابق مطلق أو مسبوق فقط، وإن أخذه اللافظ واعتبره الملاحظ، ولن يتم شيء مما يحسبونه براهين على هذه القضية [٢].

إنه يقرر مذهب الحكماء في القول بقدم العالم ويرى أنه حق، بل إنه يرى أن مذهب الحكماء في ذلك لا ينافي القول بحدوث العالم، وهذا رأي لم يسبق إليه، فلم أقف على قول يجمع بين الحدوث أي الموجود بعد عدم، وبين قدم العالم بالمعنى الذي أراده الحكماء.

إن ما يقرره المرجاني هنا هو القول بوجود حوادث لا أول لها، ثم زعم أن ذلك لا

---

(١) راجع: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، تحقيق محمد يوسف موسى، مطبعة السعادة، ص ١٧. أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي، دار الكتب القومية، ٢٠٠٤، ج ٣ ص ٣٠٦.

(٢) الحكمة البالغة، ص ٤٣، قارن رأيه بكلام الفلاسفة: في فصوص الحكم، أبو نصر الفارابي، مطبوع ضمن الثمرة المرضية في المسائل الفارابية، ليدن، ١٨٨٩م، ص ١٢٨. الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، طبعة دار المعارف، القاهرة، ج ٢ ص ٢٨٧.

يخرج عن حدوث العالم المتلقي من الشريعة الحقة، وكأنه تأثر بابن تيمية في هذه المسألة.[١]

وإذا كان قد نعى على الرازي قوله بالإمكان وشنع عليه، فما الداعي إلى إقراره كلام الحكماء في تلك المسألة، والتي يترتب عليها ما يترتب على كلام الرازي من القول بالإمكان؟!. ألا يكون ذلك مدعاة للقول بالقدم النوعي؟! إنهما كأسان وردا من مشكاة واحدة، فما يعتذر به لأحدهما يعتذر به للأخر، وما يؤاخذ به أحدهما يؤاخذ به الآخر.

ولقد قال الكشميري في ضرب الخاتم في حدوث العالم:

وحقق دواني وصدر أو باقر ... وزاهدنا بدء الزمان مع الورى
ومن غلط وضع الزمان برأسه ... وإيغال وهم وهو عن خلقه ابتدا
وما وضعوا شيئا يشارك شيئه ... فهل قدم أجلى الخصائص يحتوى
وكان وحيدا وحدة واقعية ... وما الكون إلا فعله حسب ما اقتضى[٢]

وعليه فإنه يقرر في مرقاة الطارم: " أن قدم العالم يستلزم أمورا غير معقولة، كوجود الحادث الزماني في الأزل، وتقويم القديم بالحوادث، وتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات، بخلاف حدوثه، فهو لا يحوج إلا إلى تصور تحول العدم البسيط بدون تقدره إلى الوجود، وله نظائر، فخذ به نظرا مستوفيا للأطراف والجوانب، والله ولي التحقيق "[٣]

---

(١) انظر: رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها، بهاء الدين الإخميمي، تحقيق سعيد فودة، دار الرازي ٢٠١٤.

(٢) ضرب الخاتم على حدوث العالم، محمد أنور شاه الكشميري، المجلس العلمي، كراتشي، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م، ص ١١.

(٣) مرقاة الطارم لحدوث العالم، محمد أنور شاه الكشميري، المجلس العلمي، كراتشي، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م، ص ١٧.

وعلى أي حال: فإن أهل السنة بمختلف أطيافها بل جمهور المسلمين اتفقوا على حدوث العالم وأن حدوثه بمعنى الوجود بعد عدم، وعلى أن القدم ما ابتداء لوجوده، وليس ثمة قديم إلا الله تعالى وصفاته[١]، ولم يشذ إلا نذر يسير كابن تيمية وأتباعه القائلين بالقدم النوعي لوجود حوادث لا أول لها.

رابعا: رأيه في زيادة الصفات على الذات:

بعد أن اتفق المسلمون على كونه تعالى قادرا عالما سميعا بصيرا اختلفوا في صفاته هل هي عين ذاته أو غيرها، أو لا عينها ولا غيرها، لكون تلك الصفات هي مأخذ الأسماء ومبادئها التي سبق وأن اتفقوا عليها.

فذهبت الفلاسفة ومتأخرو المعتزلة إلى أنها عين ذاته تعالى، وذهبت الكرامية وبعض الحنابلة إلى أنها غيره تعالى. بينما ذهب بعض المعتزلة إلى كونها أمورا اعتبارية ومنهم أبو علي الجبائي، أما أبو هاشم ومثبتو الأحوال فقالوا بأنها أمور متوسطة بين الوجود والعدم، فهي غير ذاته لكنها غير موجودة في الخارج، بينما ذهب الأشعري والماتريدية إلى أنها ليست هي عين ذاته ولا هي غيرها. [٢]

وقال الكلنبوي" استدل القائلون بأنها لا هو ولا غيره.. فالغير هنا محمول على ما ليس بعين حقيقة ولا واسطة بين العين والغير بهذا المعنى،.. بخلاف العين والغير بالمعنى الذي سيذكره الأشاعرة.. وهو نفس الغيرية بالمعنى اللغوي[٣].

---

(١) انظر: الكفاية في الهداية، نور الدين الصابوني، تحقيق: عبد الله محمد إسماعيل، سلسلة البحوث الإسلامية، مكتب إحياء التراث بالأزهر الشريف، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م، ص ٢٤٦ وما بعدها.

(٢) راجع: شرح المواقف، شرح المقاصد، تبصرة الأدلة، تحقيق عبد الله محمد إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث الطبعة الأولى ٢٠١١م، ص ١٨٩.

(٣) حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني للعقائد العضدية ص ج ١ ص ٢٧٢.

وهو ما يعني أن القائلين بكونها غير الذات قصـــدوا بالغيرية هنا ما ليس بعين، أي أنها نقيض هو هو، إذ لا واسطة بينهما.

أما القائلون بأنها ليست هي عين الذات وليست هي غير الذات فقد قصدوا بالغيرية هنا أنهما الموجودان اللذان يصـح وجود أحدهما مع عدم الآخر. مما يعني وجود الواسـطة بين العين والغير.

قال النسفي: "حد الغيرين عند أصحابنا أنهما الموجودان اللذان يصح وجود أحدهما مع عدم الآخر" (١)

وبمثل ما ذكر النسفي قال الكلنبوي في شرحه على العقائد العضدية، وعقب المرجاني على ذلك: القول بالغيرية يشمل: كل من يقول بالغيرية والزيادة سواء قال بأنها أمور اعتبارية أو حال أو واســطة بين الموجود والمعدوم كقدماء المعتزلة أو قال بأنها موجودة في الخارج ســواء قـال بنفي الغيريـة بـالمعنى المبتـدع كـالمتـأخرين من الأشــعريـة أو لا كـالكراميـة والحنابلة"(٢)

فتحصل من ذلك إذا أن الأشاعرة والماتريدية والحنابلة والكرامية حكموا بأن الصفات ليست عين الذات، بيد أنهم اختلفوا بعد ذلك، فجمهور الأشاعرة قال كما أنها ليست عين الذات فكذلك ليست غير الذات، أما الآخرون فقالوا بما أنها ليست عين الذات فهي غيرها بالضرورة.

إلا أن الإمام الرازي سلك مسلكا آخر حين تعرض لرأي الفلاسفة ومناقشتهم، فقال إن صـفاته تعالى ممكنة إلا أنها ممكنة قديمة، لا حادثة، وكأنه ارتضـى قول الفلاسـفة في القول بالممكن القديم، بناء على أصــلهم في أن العالم مفتقر إلى الصــانع على وجه الإمكان لا

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين النسفي، تحقيق: حسين آتاي، أنقرة، ١٩٩٣م.، ج ١، ص ٢٤٥.

(٢) حاشية على العقائد العضدية ج ٢ ص ٢٧٢.

الحدوث.

ولا شك أن هذا الرأي مخالف لما عليه جمهور أهل السنة والجماعة، مما أثار حفيظة العلامة المرجاني عليه وعلى من تابعه كالعلامة السعد التفتازاني والجرجاني والدواني والبياضي.

وقد شنع على الإمام الرازي ابن التلمساني وغيره في تلك المسألة كما حكى الإمام السنوسي في شرح الكبرى، حيث قال نقلا عن ابن التلمساني: " ولما اعتقد الفخر صحة هذه الحجة، يعني شبهة الفلاسفة: أن الافتقار بمعنى مطلق التوقف يوجب الإمكان، وأن كل مركب يفتقر إلى أجزائه، وجزؤه غيره، والمفتقر إلى الغير لا يكون إلا ممكنا، وتوهم التركيب باعتبار الصفات، واستعمل هذه المقدمات في الاستدلال على إمكان كل ما سوى الله تعالى، استشعر النقص بصفات الله تعالى، فقال مرة: هذا مما نستخير الله تعالى فيه، يعني القول بإمكانها باعتبار ذاتها، وجزم أخرى وصرح بكلمة لم يسبق إليها، فقال: هي ممكنة باعتبار ذاتها واجبة بوجوب ذاته جل وعلا، وضاهى في ذلك قول الفلاسفة: إن العالم ممكن باعتبار ذاته، واجب بوجوب مقتضيه، ونعوذ بالله من زلة العالم... ومن شنيع مذهبه أيضا رد الصفات إلى مجرد نسب وإضافات.. والذي قاده إلى أكثر هذه الآراء الفاسدة بإجماع فراره من التركيب الذي توهمته الفلاسفة لازما لثبوت الصفات، ولأجل ذلك نفوها، هذا مع أن الشيء لا يتكثر بتكثر صفاته، كما لا يتكثر بتكثير اعتباراته. "[1] وقد ذكرت آنفا كلام المرجاني في تشنيعه في أكثر من موضع على رأي الإمام الرازي في ذلك.

ويعتذر للإمام الرازي أنه أراد إلزام الفلاسفة على وفق أصولهم ومقتضى اصطلاحاتهم

(١) شرح العقيدة الكبرى، المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، جريدة الإسلام القاهرة، ١٣١٦ هـ. ص ١١٩.

أنه يصح في العقول إثبات صفات زائدة على الذات، وما وقع فيه من مخالفات نبه إليها المحققون من أهل السنة، مما يمكن أن يقال بأن المناظرة هي التي دفعت الإمام الرازي ومن تبعه للقول بمثل ذلك ليس إلا.

وأما الكشميري فقد رد المسألة برمتها إلى كونها واقعة في جواب شبهة نفي جهم والفلاسفة للصفات السبعة، لأن الصفات إن لم تكن عين الذات، فإما أن تكون واجبة أو ممكنة، فإن كانت واجبة لزم تعدد الواجب، وإن كانت ممكنة لزم الحدوث.

قال: " وقام التفتازاني بجوابه، فلم يسوِّ شيئا، غير أن قال: إنها ممكنة لذاتها وواجبة لغيرها"(١)

بيد أن ابن التلمساني على نقده لمسلك الإمام الرازي وقع مع القرافي والسنوسي أيضا في محذور حينما تعرضوا لنفي شبهة الإمكان عند الفلاسفة، حيث ذهبوا إلى أن صفاته تعالى واجبة بذاتها مثل ذاته تعالى، وقالوا بثبوت واجبين بذاتهما: الله تعالى وصفاته، مع كون الصفات مفتقرة لذاته تعالى، إلا أن الافتقار هنا لا يستلزم الحدوث، إذ ليس كل افتقار يستلزم الحدوث، بل المستلزم للحدوث هو الافتقار في الوجود، وليس الافتقار في القيام، وصفاته تعالى إنما تفتقر إلى ذاته تعالى في القيام لا في الوجود. (٢) ولا يغيب عن ناظريك أنه لم يقل أحد من أهل السنة بوجود واجبين بذاتهما، وإنما الواجب الوجود واحد قديم متصف بصفاته القديمة.

---

(١) فيض الباري، محمد أنور الكشميري، ج ٤، ص ٥١٤. وقد أجاب الكشميري عن الشبهة بقوله: هي واجبة عندنا لكونها ضرورية الوجود،.. لأن الله سبحانه عز برهانه ليس مجردا عن الكمالات في مرتبة من المراتب، بل تلك الصفات من فروع كمال الذات، كما عبر ابن الهام في التحرير.

(٢) يراجع: شرح العقيدة الكبرى للسنوسي، ص ٢٣٢.، وإشارات المرام ص ١٤٧.

وقد يشفع للأئمة أن مقصودهم قيام صفات الله تعالى بذاته العلية، وأن الذات متصفة بتلك الصفات، إلا أن تعبيرهم افتقر للسداد، لكونه مشعرا بالاحتياج والمغايرة بين الذات والصفات؛ وكلاهما غير جائز في حقه تعالى، قال السيالكوتي معتذرا لهذا الرأي: " وصفاته تعالى لما كانت مقتضيات ذاته كالوجود كانت في مرتبة الوجود في اقتضاء الذات إياها وكونها لازمة له، فلا يتصور كونها آثارا صادراة عنه، لأن مرتبة الإيجاد بعد مرتبة الوجود، فلا تكون مستندة إلى علة موجدة، ثم تكون من مقتضيات ذاته كالوجود، وهذا معنى قولهم: إنها ليست غير الذات، أي أمور ممكنة يمكن انفكاكها عنه في الوجود بأن يكون وجودها بعد مرتبة وجوده تعالى؛ فتكون آثارا مستندة إليه تعالى، بل حالها حال الوجود في كونها مقتضى الذات "[١].

وعلى كل فإن البحث في تلك المسألة ليس من الأصول التي يتعلق بها تكفير أحد الطرفين، أو الطعن فيه، لا سيما أن بعض العلماء لا يرى بأسا في اعتقاد أحد طرفي النفي والإثبات في هذه المسألة. [٢]

هذا وإن كنا نرى الحق في أنها ليست هي عين الذات باعتبار المفهوم وليست هي غير الذات باعتبار الوجود. والله أعلم.

يرى المرجاني أن صفاته تعالى قديمة بالذات واجبة الوجود، ولا زيادة فيها، ولا تعدد، وليست بعين الذات ولا غيرها، إذا العينية توجب وحدة الآثار، والغيريةُ الحدوثَ والاستكمال. [٣]

---

(١) -حاشية السيالكوتي على شرح المواقف / بعناية السيد محمد بدر النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى١٩٠٧م، ج ٣ ص ١٨٣.

(٢) ينظر: حاشية السيالكوتي على العقائد النفسية، ضمن مجموع الحواشي البهية على العقائد النسفية، دار المصطفى للنشر، ٢٠٠٧، ج ٢ ص، ٢٤٠.

(٣) الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى، ص ١٣.

يقول: وفروعه أي أصول الكلام ملحقاتهما التي اخترعتها آراء المستأخرين واخترعتها أوهام المتكلمين من أن وجوده زائد على ذاته أو عينه وأن صفاته كيت وكيت من الكيفية والكمية ﷻ عما يصفون. (١)

فهو إذا يثبت الصفات، ولا يتعدى القول بعد ذلك، وكأنه توقف في المسألة، وإن كان سبب ذلك التوقف أنه ارتضى مذهب الفلاسفة في نظرية العقول العشرة حيث قال: إن عدم سبق الفاقر إلى غيره في الوجود أو التأثير لامتناع مبدأية التكثر دل على وجود العقل، وعدم العلية بين الحاوي والمحوي دل على تكثره حسب تكثر الأفلاك، فأول ما خلق الله العقل فيصدر بوساطته عقل أخر ونفس وجرم، وهكذا متنازلة إلى العاشر المدبر لعالم العناصر وتنحصر أنواعها في أشخاصها، ولكل منهم مقام معلوم ويفعلون ما يؤمرون، ثم العالم بجميع أجزائه وجزئياته وكلياته من علوياته وسفلياته حادث مسبوق بالعدم الصريح؛ إذ التأثير يوجب تحول الحال، وإلا انتفى الإمكان بالمرة(٢).

ولقد عبر الأستاذ الدكتور محمود قاسم عن موقف الماتريدية وبالأخص هذه المسألة

---

(١) حاشية على العقائد العضدية ص ٩.

(٢) الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى ص ١٦، فهو وإن تأثر بالقول بها، إلا أنه لم يرتب آثارها في القول بقدم العالم، بل صرح بحدوث العالم حدوثا مسبوقا بعدم صريح، أي يكن ثم كان.، وإن كان لقوله تأثير في الصفات، حيث إنه لم يقصد من إثبات الصفات إلا الأسماء، فإن قيل: أفلا كنتم معاشر الحنفية تشددون الأمر، وتبالغون في الحذر عن تسميته تعالى بلا توقيف وتوصيفه بلا إذن، فما بالكم تجاوزون حد الإثبات، وتقولون: وله صفات؟

قلت: لا نعني بالصفات إلا الأسماء، وقد ثبتت بالبراهين القاطعة النقلية والعقلية، وأما إطلاق اسم الصفات على هذه الأسماء، فهو أمر عملي يكفي فيه الدليل الظنّي كخبر الواحد، والإجماع وقد ورد ذلك. ينظر حاشيته على العقائد ص ٥٦ وما بعدها.

بما يشير إلى قصد المرجاني في القول بأن صفات الله تعالى واجبة وثابتة وقديمة دون مجاوزة على ذلك، حيث يقول: " والحق أنه كان ينقص الماتريدي حتى يحل المشكلة حلا صحيحا تاما، أن يقول: إنه من البدعة أن نتساءل عن الصفات أهي عين الذات أم زائدة عليها؛ إذ كيف يحق لنا أن نطبق المقولات الإنسانية على الله سبحانه، وكيف للكائن المتناهي أن يتطاول إلى معرفة حقيقة صفات اللامتناهي... إنه لو فعل لما كان إنسانا، أو لكان الله إنسانا أزليا... "[1]

خامسا: موقفه من الأشاعرة:

لقد تحامل المرجاني على الأشاعرة في كثير من القضايا والآراء[2]، بل إنه تحامل على كثير من الحنفية والماتريدية الذين صوبوا رأي الأشاعرة في بعض القضايا.

ولم يكن تعصبه لمذهبه واقفا عند حد التخطئة والتصويب، بل إنه تعداه ليصور مذهب الأشاعرة بشكل غير صحيح، يقول في تصوير مذهب الأشاعرة للقضاء والقدر:

" وأنكر القضاءَ والقدرَ الفلاسفةُ والأشعريةُ والمعتزلةُ، أما الفلاسفة فقد جروا على أصلهم المقَّرر من نفي الصفات وإرجاعها إلى العلم الذي هو عندهم نفس الذات، فقالوا: إنما القضاء هو العناية الأزلية يعنون بها تمثل نظام الموجودات بأسرها، والكائنات عن آخرها بما ينبغي عليه الوجود على أحسن الوجوه وأكملها.

والقدر هو خروجها إلى الوجود العيني بأسبابها على الوجه الذي تقرر في القضاء،

---

(١) مقدمة في نقد مدارس علم الكلام، محمود قاسم، طبعت قبل تحقيق كتاب مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م، ص ٤٥.

(٢) انظر في الحكمة البالغة ص ٥٩، ٦٨، و٧٥، وفي حاشية العقائد العضدية مواضع كثيرة، ص ٢٧٨، و٢٩٢ وغيرها.

وتشبث الأشعرية بأذيالهم واتبعوا آثارهم ولم يزيدوا عليهم إلا تصرُّفا في اللفظ والتعبير، ونوعا يسيرا من التغيير. "[١]

هذا الكلام لم يقل به أحد قبله ولا بعده، حيث إن القضاء عند الأشاعرة هو: إرادة الله تعالى للأشياء في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال، وعند الماتريدية الفعل مع زيادة إحكام.

والقدر عند الأشاعرة: إيجاد الله تعالى الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها طبق ما سبق به العلم.

وعند الماتريدية: تحديدُه أزلا كلَّ مخلوق بحده الذي يوجد به من حسن وقبح ونفع وضر، وما يحويه من زمان ومكان، وما يترتب عليه من طاعة وعصيان وثواب وعقاب وغفران. [٢]

والخلاف بين الفريقين إنما هو خلاف لفظي، ذلك أنهم اتفقوا على أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، كما اتفقوا على أن كل محدث صادر عن علمه تعالى وقدرته وإرادته. [٣]

ومؤلفاته في علم الكلام مليئة بالعبارات الشديدة، والتهجم غير المبرر على الأشاعرة، وخصوصا في حق المتأخرين منهم، والمتصفح للحكمة البالغة أو لحاشيته على العقائد العضدية يرى ذلك ماثلا أمام الأعين كرائعة الشمس في كبد السماء.

---

(١) الحكمة البالغة، ص ٧٥.

(٢) انظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، ص ١٢٨، شرح إتحاف المريد على جوهرة التوحيد عبد السلام اللقاني، ص ١١٥ .، الكفاية في الهداية، ص٦٧٨ وما بعدها.

(٣) شرح إتحاف المريد على جوهرة التوحيد، عبد السلام اللقاني، تحقيق. د فتحي أحمد عبد الرازق، ص ١١٧

الفصل الثالث

تحقيق وتحليل نص: حق العقيدة للعلامة المرجاني

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة الرسالة.

المبحث الثاني: نص الرسالة والتعليق عليها.

المبحث الأول: دراسة الرسالة

أولا: وصف الرسالة:

قبل الشروع في تحليل وتحقيق العقيدة المختصرة، يجدر بنا أن نبين وصف النسخة التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب:

أقول: للكتاب نسخة طبعت في مطبعة كردستان العلمية، ضمن مجموع رسائل متعددة، وهي نسخة جيدة، يغلب عليها الإتقان إلا في كلمات معينة استدركتها أثناء النسخ، وقد جاءت في تسع صفحات في كل صفحة ستة عشر سطرا، وقد دون على صدر الرسالة: عقيدة مختصرة، تأليف الإمام العلامة شهاب الدين هارون بن بهاء الدين المرجاني القازاني رحمه الله آمين.

وفي نهاية الصفحة دون عليها: طبعت على نفقة حضرة الأستاذ الفاضل ذي الهمة العلية في نشر الكتب العالية الإسلامية (الشيخ محيي الدين صبر الكردي) الكانمشكاني، ورمزت لها بالنسخة (ك)

وبينما أعد البحث للمراجعة النهائية: وقفت على نسخة أخرى مخطوطة للحكمة البالغة، وفي ذيلها حق العقيدة، وبعض رسائل العلامة المرجاني، وبيانها كما يلي: طبعت هذه النسخة سنة ١٣٥٦ هـ، بأمر محمد جان بن منهاج الدين. الموافق ١٨٨٨م. وقد اشتملت على بعض الاختلافات البسيطة عن النسخة السابقة، وأثبت الفروق الدقيقة في الهامش مع

الدراسة التحليلية. رمزت لهذه النسخة بالنسخة (أ) مخطوط الحكمة البالغة، ص ١٤٧

وبمقارنة العقيدة بما صحت نسبته للمؤلف يتضح أنها من تأليفه لوجود تطابق تام في كثير من فقراتها وجملها بينها وبين المؤلفات الأخرى المنسوبة إليه على ما سنبينه إن شاء الله في التعليق.

ثانيا: عملي في التعليق على العقيدة:

- قمت بنسخ الكتاب من النسخة المطبوعة وفق قواعد الإملاء، وقمت بترقيمها.
- وضعت لكل فقرة عنوانا مناسبا.
- علقت على النص بما رأيته مناسبا من حيث تحليله وتوضيح مشكله وبيان مجمله.
- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها وكذا خرجت النصوص النبوية من مظانها.
- تعقبت المصنف في بعض الأمور التي ذكرها، وبينت الوجه المراد منها.

ثالثا: غرض المصنف من الرسالة:

أراد المصنف رحمه الله من هذه العقيدة الترجمة لكل ما يجب أن ينطوي عليه قلب كل مسلم، بحيث يعتقده اعتقادا جازما، وأنه كاف لمن أراد الاكتفاء، أما ما وراء ذلك، فقد يكون كما قال الإمام الغزالي: " ووراء هذه العقيدة الظاهرة رتبتان: إحداهما: معرفة أدلة هذه العقيدة الظاهرة من غير خوض على أسرارها، والثانية: معرفة أسرارها ولباب معانيها وحقيقة ظواهرها. والرتبتان جميعا ليستا بواجبتين على جميع العوام، أعني نجاتهم في الآخرة غير موقوفة عليهما... وإنما الموقوف عليهما كمال السعادة.. أي نيل غايات النعيم.[1]

(١) الأربعين في أصول الدين، الغزالي، عني به عبد الله عبد الحميد عرواني، دار القلم ، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٣٨.

- ويغلب على الظن أن العلامة المرجاني قصد نفس صنيع حجة الإسلام لا سيما وأن أول جملة من عقيدته يغلب عليها التأثر بأسلوب الإمام الغزالي، رضي الله عن الجميع.
- وسيتضح لك أنه قصد بكل جملة من جمل هذه العقيدة أصلا معينا من أصول الدين وقاعدة من قواعد الاعتقاد، كأن ما تشتمل عليه هذه العقيدة من ألفاظ تحوي معاني علم العقيدة واستدلالاتها بأسلوب قرآني ونبوي واضح، ولعله قصد بيان أن أصول الأفكار ومنشأ الاستدلال موجود في القرآن والسنة، والعقلُ يعمل مندرجا تحت أمرهما.

المبحث الثاني: نص الرسالة والتعليق عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام العلامة شهاب الدين المرجاني - رحمه الله -:

حق العقيدة: عقيدة أهله، المضـــنون بها على غير مســـتأهله، [١] وهو الذي جاءت به الشريعة الحقة [٢]، ونطق به الكتاب والسنة على الوجه الذي ورد، [٣] والحد الذي به نطق في

---

(١) بدأ المصنف عقيدته بتلك الجملة البديعة والتي تحتمل معنيين: الأول: أن حق العقيدة أو واجب الاعتقاد هو عقيده أهل الإسلام المضنون بها على غير مستأهل هذا الحق، والثاني هي المعتقد الحق لأهل العقيدة الحقة المضنون بها على غير مستأهل الحق، وذلك يقتضي مجموعة من الأصول ذكرها بعد ذلك.
ولعل المعنى الثاني هو مقصود المؤلف رحمه الله، حيث قال في ناظورة الحق: وهذا هو العقيدة الحقة، وعقيدة أهل الحق، والصواب المطلق، وطريقة السلف الصالحين والأئمة المجتهدين. ناظورة الحق ص ٨٣. ولعله قصد بها "العقائد المختصة بأهلها الموجبة لنجاة أربابها، التي كان النبي ﷺ وأصحابه عليها، تتقوم بأصول كثيرة مثل اعتقاد أنه سبحانه موجود وواحد وقديم وعالم وقادر ومريد وخالق وموجد لجميع الأشياء بالاستقلال إلى غير ذلك ، فمن أخل بواحد أو أكثر من هذه الأصول فقد فات عنه تلك العقائد الحقة المنجية، وصار من المعتدين، وضل عنها وفارق عن المهتدين، ... أما الاختلاف في جواز تقسيم الصفات إلى صفات الذات وإلى صفات الأفعال وجواز تسمية صفة الكلام القائمة بذاته تعالى بالكلام النفسي ... فهي مخالفة غير معتد بها في الأصول. حاشية على العقائد العضدية ص ٢٢.

(٢) بين رحمه الله أن الأصل الذي يبتنى عليه في أمور الدين إنما هو كتاب الله وسنة رسول الله، قال: إذ قد عرفت أن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ هو الأصل المستقل في أمره، المغني عن غيره في معرفة الله ﷻ وما يبتني عليه من عبادته، والعمل بمقتضى دينه ومذاق شريعته: فاعرفن أن أمر العقائد سهل؛ إذ مدارها على مقدمتين يعطيهما آيتان: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ الأعراف: ١٨٠ ، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ الشورى: ١١ ناظورة الحق ٨١

(٣) الأصل الأول الذي تؤخذ منه العقائد هو الكتاب والسنة الصحيحة، على الوجه الذي وردت به، وذلك أنه في النقليات مستنده الكتاب والسنة، وقد ثبت عنه قوله: مذهبي في العقليات الحجة والبرهان وفي النقليات السنة والقرآن.

إثبات ما أثبته ونفي ما نفاه[١]، والسكوت عما عداه[٢]، وتوكيل العلم بحقيقة المراد من مخازن لطائفه، والملحوظ من مكامن معارفه إلى الله ﷻ، وإلى من نبأه من رسله

---

(١) تكررت هذه الجملة في أغلب مؤلفاته، حيث وردت في حاشيته على العقائد العضدية، يقول: أصول الكلام أمهات مسائله التي تفيد التصديق بوجوده ﷻ وسائر صفاته وأسمائه العلى على ما ورد به الكتاب والسنة في الاقتصار على ما ورد به الشرع وملازمة حدوده في إثبات ما أثبته ونفي ما نفاه والسكوت عما عداه. حاشية على العقائد العضدية ص ٩.

(٢) قال رحمه الله في الحكمة البالغة: اعلم أنّ طريقة الأصحاب التي عهدوها من السلف في هذا الباب ما مّرت إليه الإشارة من توصيفه سبحانه بكل ما وصف به نفسه وتسميته بكل ما سمى به نفسه، على ما ورد به الكتاب والسنة من الصفات والأسماء التي ذكرها المصنّف – رحمه الله – وهلّم جرا من الجلال والإكرام والجود والإنعام والعزة والعظمة واليد والوجه والاستواء. وما تشابه منها معلوم بأصله ومَجهول بوصفه، ولن يبطل الأصل المعلوم بجهالة الوصف، وكلٌّ من عند الله؛ فوجب الإيمان بظاهره، والتصديق بباطنه، وتوكيل علمه إليه سبحانه بعد إثبات ما ورد من غير تعطيل وتعرض للتأويل، ولا تفرقة بين صفات وصفات، ولا جهة بحث عن حقيقتها إلا من جهة الإثبات، ولا توصيف بعينّية أو غيرية أو تعدد وكثرة إلا من جهة الأسماء والآثار في مرتبة الحكاية، وعالم المظاهر مع التباعد عن التشبيه إلى غاية، والتجانب عما يوهمه إلى نهاية، حتى منعوا عن تفسير اليد والوجه والاستواء بالفارسي وغيرها، وقالوا: من حرك يده عند قراءته: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ص: ٧٥ أو أشار بإصبعه عند رواية: (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن)(،)١٢٣قطع يده. بل جوزوا أن يكون لله سبحانه صفات لا نعرفها تفصيلا لما أخرجه البيهقي وغيره: (اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك وأنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك) والمقصود بجملته تضمنته آيتان، قوله تعالى: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا لَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾﴾ الأعراف: ١٨ ، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ الشورى: ١١ فإنه بعدما أثبت الصفات لنفسه نفى المشابهة والمماثلة بأبلغ الوجوه وأوكدها رأسا، ولمَّا أوهم ثبوت السمع والبصْر للخلق المماثلة من تلك الجهة أزاله بنفي السمع والبصْر عنه، وتخصيصه بنفسه، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ الشورى: ١١ الحديث الحكمة البالغة ص ٥٢.
ونص على ذلك مرة ثانية في ناظورة الحق ص ٨٢، فارجع إليه.

وأوليائه،[١] وذلك هو كل الواجب[٢] في فصول العقائد وأصول القواعد، فإنه جل وعلا قد أنزل إلينا ما هو الواجب اعتقاده علينا من حقائق أوصافه ولطائف أسمائه، وأبان عن عيان ذاته وتمام صفاته وبيان وجوده وآنيته[٣] وكمال وحدته وفعليته، وقال: ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ ﴾[٤] و﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ

---

(١) نص في موضع آخر على أن كل ما لا دليل عليه من اسم أو صفة أو اعتبار أو نسبة أو حال أو غير ذلك مما لم ينزل به آية ولم يرد فيه على القطع رواية: فالله سبحانه منزه عنه متعال، وإطلاقه عليه وبال، وتوصيفه به محال. ناظورة الحق. ٨١.

ويرى أن ما تشابه من هذه الأمور فمعلوم بأصله ومجهول بوصفه، كل من عند الله، ويجب الإيمان بظاهره والتصديق بباطنه وتوكيل علمه إلى الله ﷻ. حاشية على العقائد العضدية ص ٣٧.

وكلامه هذا فيه إشارة إلى أن المتشابه مما يعلمه خلص العلماء والأولياء، لأن الله قال: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ آل عمران: ٧ فالراسخون ممن يعلمون تأويله، وإذا كان الأمر كذلك فإن القطع بأن المتكلمين ممن اختاروا التأويل في مثل هذه الأمور بالخطأ غير وارد.

(٢) يقصد به الواجب الشرعي على المكلف وهو ما أكده في شرح العقائد العضدية بقوله: الواجب على المكلف هو التصديق بوجوده وسائر صفاته الربوبية وأسمائه القدوسية التي وردت بها الشريعة ونطقت بها السنة المتواترة... وهذا القدر كل الواجب وتمام المفترض، وهو حق ثابت على الوجه الذي ورد بالمعنى الذي أراد على القطع والثبات. حاشية على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية ص ١٧٨.

(٣) أي بما هو ثابت لا يلحقه تغير ولا يعتريه نقص، وهو قائم بذاته لا يحتاج في إثبات وجوده إلى غيره.

(٤) سورة إبراهيم آية رقم ١٠، وهو يشير بهذه الآية إلى أصل أصول العقائد وهي قضية الوجود، لأنها كالأصل لما سواها من الصفات، فبثوتها كل العقائد، لذا قال الباجوري في حاشيته على أم البراهين: " قدموا الوجود على غيره؛ لأنه كالأصل لما عداه، وعقب الشيخ الإنبابي عليه قائلا: قوله كالأصل، ولم يقل: أصل؛ لأن الوجود لو كان أصلا حقيقة للزم حدوث بقية الصفات؛ لأن الأصل مقدم على الفرع، وليس كذلك. حاشية الباجوري على أم البراهين، ص ١١٣.

لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ (١) ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٣﴾ ﴾ (٢) ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ (٣) ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ ﴾. (٤)

وهو الحي القيوم(٥)، الغفور الرحيم، العلي العظيم(٦)، الغني الكريم(٧)، العليم

---

(١) سورة النور آية رقم ٣٥ .

(٢) سورة الأنعام آية رقم ٣.

(٣) سورة آل عمران آية رقم ١٨، وفي الآية إشارة إلى صفة الوحدانية.

(٤) سورة الإخلاص كاملة، وهنا أيضا إشارة إلى وحدانية الله تعالى ولوازم هذه الصفة، ونفي نقائضها عنه ﷻ.

(٥) ذكر هذين الأصلين للإشارة إلى أن كل مسائل علم التوحيد المعتبرة تتشعب عنهما، فكونه حيا دل على علمه وقدرته، وباقي صفات المعاني، وكونه قيوما دل على كونه قائما بذاته، ومقوما لكل ما عاده. انظر: مفاتيح الغيب المشهور بالتفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ، ج ١ ص ١٠٨.

قال الغزالي: الله سبحانه هو الحي المطلق،.. وهو الذي تندرج جميع المدركات تحت إدراكه، وجميع الموجودات تحت فعله، حتى لا يشذ عن علمه مدرك، ولا عن فعله مفعول.... وهو القائم بنفسه ولا يقوم كل موجود إلا به... فهو القيوم؛ لأن قوامه بذاته وقوام كل شيء به. المقصد الأسنى ص ١٠٢.

وكأنه يلمح إلى رأي الرازي والتفتازاني في مسألة افتقار الصفات إلى الذات، حيث عقب بهذه الجملة أي الحي القيوم بعد تعرضه لنقد هذا الرأي. انظر: حاشية على شرح العقائد العضدية ص ٢٦٠.

(٦) يقصد المرجاني هنا بيان مخالفته تعالى للحوادث، فهو سبحانه العلي أي المتعالي عن الأشباه والأنداد والأمثال والأضداد وعن أمارات النقص ودلالات الحدوث. راجع: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي. تحقيق: على عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ، ج ٢، ص ١٢.

(٧) إشارة إلى أنه تعالى غنى عن العالمين، والعالمون مفتقرون إليه فيعاملهم بكرمه وجوده، فهو سبحانه غني عن الكل والكل في احتياج إليه.

القدير[١]، السـميع البصـير، الولي الحميد[٢]، القديم المجيد[٣]، المحدث الموجد[١]،

(١) إشارة إلى صفتي العلم والقدرة وما يترتب عليها من الفعل الإلهي من حيث الثواب والعقاب، فهو العليم بأعمال خلقه وأحوال مخلوقاته، والقادر على إثابة المطيعين ومعاقبة المسيئين. راجع: مفاتيح الغيب.ج ٢٥، ص ١١١.

(٢) قوله: السَّمِيعُ البَصِيرُ، إشارة إلى قول الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ الشورى: ١١ ، وهما يفيدان الحصر، ومعناه أن السَّمِيعُ والبَصِيرُ لَفْظانِ مُشْعِرانِ بِحُصُولِ هاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ عَلى سَبِيلِ الكَمالِ، والكَمالُ في كُلِّ الصِّفاتِ لَيْسَ إلّا لِلَّهِ، فَهَذا هو المُرادُ مِن هَذا الحَصْرِ. انظر: مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير، للإمام الرازي، ج ٢٧، ص ٥٨٥.

(٣) في قوله: القديم المجيد مسألتان:

المسألة الأولى: هل يجوز أن يطلق على الله تعالى اسم لم يرد به نص؟

ذهب جمهور أهل السنة إلى أن مدارك الأسماء والصفات منحصرة في الكتاب والسنة والإجماع، وهي توقيفية، لا تؤخذ إلا من الشرع، فما أذن الشرع بإطلاقه واستعماله وجب إطلاقه، وما منع منه يحرم إطلاقه، وما لم يأذن فيه ولم يمنع نظرنا فيه: فإن كان يوهم نقصا حرُم إطلاقه، وإن كان لا يوهم فقد اختلفوا فيه على مذاهب أربعة:

الأول: القول بالمنع من إطلاق ما لم يرد فيه إذن ولا منع ولا يوهم نقصا، وهو مذهب الإمام الأشعري وكثير من المتكلمين.

الثاني: القول بالتوقف فيه، وهو مذهب إمام الحرمين، والمقترح وبعض المتكلمين.

الثالث: القول بجواز إطلاقه، ولكن بشروط ثلاثة: وهو اختيار الباقلاني وبعض المتأخرين.

الرابع: القول بأن كل ما يرجع إلى الاسم فذلك موقوف على الإذن، أما ما يرجع إلى الوصف فذلك لا يقف على الإذن بل الصادق منه مباح دون الكاذب، وهو مذهب حجة الإسلام الغزالي، والفخر الرازي. انظر: شرح الإرشاد، للمقترح، ج ٢، ص ٢٤٢، المقصد الأسنى للغزالي، ص ١٦٤، ١٦٥، ولوامع البينات للرازي، ص٣٦

=

والمسألة الثانية مما يتعلق باسم الله القديم: معنى القديم، وأدلة جواز إطلاق اسم القديم على الله تعالى:

القديم في اللغة: يطلق على السابق، ويطلق على ما توالت عليه الأزمنة وكر عليه الجديد، قال تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾ يس: ٣٩ ٣٩، وبهذا الاعتبار يقال أساس قديم، وبناء قديم، وهذا الإطلاق بهذا الاعتبار منتف عن الباري ﷻ؛ إذ وجوده تعالى ليس زمانيا، ولا نسبة للزمان إلى وجوده تعالى.

ويطلق في اصطلاح المتكلمين: على ما لا أول لوجوده، وهو بهذا المعنى يطلق على الله تعالى. ينظر: شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، مظفر بن عبد الله المصري المشهور بالمقترح، تحقيق: نزيهة امعاريج، الرابطة المحمدية للعلماء، سلسلة ذخائر التراث الأشعري، بدون.ج ١، ص ٤٣٠ .الأسماء والصفات للبيهقي ص ٢٠.

أما أدلة جواز إطلاق القديم على الله تعالى فأمور ثلاثة:

الأول ورود نص شرعي في ذلك، حيث ورد في سنن أبي داود أن النبي ﷺ قال: أعوذ بوجهه الكريم وبسلطانه القديم.

الثاني: الإجماع، حيث أجمع العلماء على جواز إطلاق اللفظ على الله تعالى، والإجماع مستند شرعي.، قال ابن العربي: قال علماؤنا أجمعت عليه الأمة. الأمد الأُصى، ج ١، ص ٤٧٩.

الثالث: جواز الاشتقاق مما اتصف الله بمعناه ولم يرد إذن ولا منع به ولا بمرادفه إذا كان مشعرا بالإجلال والتعظيم من غير وهم إخلال. حاشية الباجوري على أم البراهين، ص ١١٥، ١١٦.

(١) هل المحدث والموجد من أسمائه تعالى؟

الظاهر أنهما من أسمائه تعالى بناء على القول بجواز إطلاق اسم لم يرد عليه ﷻ، مما يدل على الجلال والكمال ولا يوهم نقصا ولا إخلالا، وإلا فإنهما ليسا من أسمائه تعالى على رأي الجمهور. والمصنف هنا لم يجر على قاعدته التي وضعها لنفسه وقطع بها وعده.وقد بحثت كل المؤلفات التي عنيت بأسماء الله الحسنى، لغة وكلاما فلم أقف على قول بأن اسم (المحدث) من أسمائه تعالى.وكذا الموجد. وهذا مما تفرد به المصنف على حد ما وصل إليه الجهد، والله أعلم.

المبدئ المعيد، [١] فعال لما يريد[٢]، وعنده علم الساعة، وإنما علمها عند الله، وهو الرزاق ذو القوة المتين[٣]، أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ[٤]، لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ[٥]، وَكَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾[٦]، ورفع إليه روحه عيسى، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾[٧].

---

(١) يشير رحمه الله إلى الاستدلال على إمكان البعث لذا عبر باسمين من أسمائه تعالى يفيدان معنى الخلق والإعادة مرة ثانية، فهو سبحانه يخلق خلقه ثم يفنيهم ثم يعيدهم أحياء ليجازيهم في القيامة.

(٢) يشير هنا إلى ما قاله في حاشيته على العقائد التفتازانية: اعلم أن الأوصاف الإلهية وإن كانت متقاربة المعنى إلا أن بين كل واحد منها وبين الأخرى دقيقة تتمايز بها، ولا يعرفها إلا خواص أهل الله، وطريقة السلف في إثبات صفات الله تعالى وأسمائه العلى الاقتداء بكتاب الله وسنة رسوله واقتفاؤهما، فما أثبته الكتاب والسنة من الأسماء والصفات هو الثابت له تعالى بلا تأويل ولا إرجاع بعضها إلى بعض، مع نفي التعدد والزيادة والغيريّة والعينية على الحقيقة، لا على المعنى الذي اخترعه أحد الأشعرية، ولذلك لم يرد في عبارات القدماء إطلاق الواجب عليه تعالى، وإنما أطلق من أطلق على اصطلاح الفلسفة، ومن ادعى الإجماع فيه، فقد خالف الإجماع، وهذا هو معنى ما يقال: كل ما لا دليل عليه يجب نفيه، ولا يصح تنزيله إلا في هذا المقصد. شرح العقائد النسفية ص ٤٧، ٤٨

(٣) إشارة إلى أن الأرزاق مقسومة ومعلومة، لا تزيد بتقوى المتقين، ولا تنقص بفجور الفاجرين، خلافا للمعتزلة. انظر: بحر الكلام، ص ٢٢٩.

(٤) الملك: ١٤. أتى بهذه الآية استدلالا بإحكام الأفعال وإتقانها على علم الصانع وعلى إحاطته بكل الواجبات والجائزات والمستحيلات. انظر: مفاتيح الغيب، ج ٢، ص ٣٢٤

(٥) الأنبياء: ٢٣ يشير هنا إلى أصل عظيم من أصول أهل السنة وهو أنه لا يجب على الله شيء، وأن أفعاله كلها مبنية على الجواز.

(٦) النساء: ١٦٤

(٧) الفرقان: ٢ يشير إلى أن الله متكلم بكلام أزلي غير مخلوق، وأن موسى عليه السلام سمع كلام الله حقيقة، ويرى أنه يجب عدم الخوض فيما دون ذلك، وذلك من حسن الإسلام. ينظر: الحكمة البالغة، ص٦٢، وأن سيدنا عيسى لم يصلب وإنما رفع إلى السماء، وأن كل شيء مخلوق لله تعالى بتقدير معين سبق من الله تعالى.

=

وأرسل رسله بالحق بشيرا ونذيرا، وهلم جرا إلى أسماء وصفات وأحوال وسمات وردت فيما نزلت به الآيات، وثبتت فيما صح من الروايات، ونهى عن الاسترسال في تسمية وتوصيف بلا إذن منه وتوقيف، [١] وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[٢]، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٣]، وقال: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾[٤]، و﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾﴾[٥].

يقول: أفعال العباد كلها سواء كانت طاعة أو معصية (بإرادته ومشيئته) إذ القبيح كسب القبيح والاتصاف به، لا خلقه وإرادته والقضاء به، فإن قلت: إذا كان كسبه والاتصاف به قبيحا وشرا، فما دعاه إلى إرادته والقضاء به؟ قلت: القبيح والشَّر وإن كان غير مرضي إلا أنه داخل في القضاء لمعنى توجبه الحكمة وتقتضيه المصلحة، فهو مراد ثانيا ومخلوق بالعرض، وإنما المراد أولا والمخلوق بالذات الحسن والخير، وليس في الوجود شر إلا وقد تضمن خيرا كثيرا، ولولاه لبطل الخير الكثير، وحصل الشَّر العظيم، مثلا قطع اليد المتآكلة شر بحسب الظاهر، وفي ضمنه خير جزيل وهو سلامة البدن، ولو ترك قطعها لحصل هلاكه وكان الشَّر أعظم، فقطعها لتحصيل سلامته شر في ضمنه خير كثير، ولكن المراد الأول السابق إلى نظر القاطع السلامة التي هي محض الخير، ثم لما كان السبيل إليه قطع اليد لأجلها، كانت السلامة مطلوبة لذاتها، والقطع مطلوب لغيره، وما للذات مقدم لما لغيره، ولأجله. الحكمة البالغة: ص ٧٣.

ويظهر من هذا النقل أن المرجاني كان متأثرا بحجة الإسلام الغزالي ، فالنص المنقول موجود كما هو بمثاله عند الغزالي في كتاب المقصد الأسنى شرح الأسماء الحسنى.

(١) سبق الحديث عن تلك المسألة، وإن كان المصنف قد خالف ذلك، كما اتضح لك.

(٢) الأعراف: ١٨٠

(٣) الإسراء: ١١٠.

(٤) الأعراف: ١٨٠.

(٥) الأنعام: ١٠٠.

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي في الأمد الأقصى : "لو تركنا ومقتضيات العقول، ةطرق النظر في المعقول، لم نسم الباري تعالى باسم، ولا وصفناه بصفة، ولا وضعنا له في عباراتنا وسما، فإن أسماءنا واقعة =

وعن المراء في الساعة والجدال في أخبار القيامة وتفاصيل أطوار النشأة الآخرة وجملة أحوالها، [١] ما خلا الاعتراف بفاجئ مجيئها وعظيم أهوالها، وقال: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾[٢]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلِۭ بَعِيدٍ ﴿١٨﴾﴾[٣]، ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾﴾ [٤]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾﴾ [٥] ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [٦]

على معان قاصرة ومسميات حادثة، وصفات ناقصة، فأنى لهذا النقصان بأن يعبر به عن ذي الجلال والكمال، ولهذا ضلت طوائف في جهتي الإراط والتفريط، ففرطت جماعة من الملحدة الذين اقتصروا على مبادئ العقول، ولم يعولوا على الشرع المنقول، فقالت لا نسمي الباري باسم ولا نصفه بصفة فعطلوا، وأفرطت طوائف من المشبهة فقالت: نطلق عليه كل اسم، وننسب إليه كل فعل، وامتن الله على طوائف الحق بقصد السبيل فقالوا كما قال مولاهم... فوصفه المحققون بما وصف به نفسه وحملوا ذلك فيه على أصح الوجوه وأكمل المعاني" الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، أبو بكر بن العربي، تحقيق : عبد الله التوراتي وأحمد عروبي، دار الحديث الكتانية، المغرب، الطبعة الأولى ٢٠١٥م ، ج ١، ص ٢١٧، ٢١٨. وتلك نفيسة من النفائس فعض عليها بالنواجذ.

(١) أي: كما نهى عن الخوض في ذاته وصفاته، كذلك نهى عن المراء والجدال في الساعة وأحوالها، إلا ما جاء به النقل؛ إذ هي أمور لا تثبت إلا بالنقل الصحيح، ولا مجال للعقل في الخوض في تفاصيلها.

(٢) في النسخة (أ) لآتية. غافر: ٥٩.

(٣) الشورى: ١٨.

(٤) الحج: ١.

(٥) النازعات: ٤٢.

(٦) الأعراف: ١٨٧.

وأمر [١] رسوله بتبليغ ذلك كله[٢] وقال: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [٣]، ثم أخبر بقوله: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾ [٤] ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣ ﴾ [٥]

فما نزلت به[٦] آية أو صحت على القطع رواية فهو كما وصف به وسماه وحق[٧] بالمعنى الذي عناه، ولا يلزم عليك البحث عن مصادق حملها ومطابق الحكم بها، وما يناط صدقه عليها، وما ينتزع المفاهم عنها، ولا عن زيادتها وغيرتها، واتحادها وعينيتها، وإنها واجبة أو ممكنة بذاتها، أو لا هو ولا غيره[٨]، وما سوى ذلك من صفاتها فإنك لن تقدر

---

(١) في النسخة أ. وأمر جليل رسوله..

(٢) اقتصر على صفة التبليغ كونها الصفة التي لا بد من تحققها، وهي تقتضي باقي الصفات الواجبة للرسل.أو أنها الصفة التي يعرف بها النبي أنه نبي. انظر في المسألة: شرح السنوسي على صغرى الصغرى، ص ١٩٤.

(٣) المائدة: ٦٧

(٤) المائدة: ٣

(٥) الأعراف: ٣

(٦) الكلمة غير موجودة في النسخة(ك).

(٧) أي ثابت

(٨) قصد المرجاني من ذلك عدم التعرض للتلفظ بالزيادة أو العينية والغيرية، مع أنه مقر بكونها قائمة بذاته تعالى، على النحو الذي قرره في الحكمة البالغة، حيث قال: "والإرادة صفة الله تعالى" ، خلافا للنّجارية حيث زعموا أنه تعالى مريد بذاته لا بالإرادة الأزلية "خلافا للكرامية وبعض المعتزلة،" قائمة بذاته تعالى "لا كما زعم بعض المعتزلة من إنها حادثة لا في محل" . الحكمة البالغة ص ٦٨، ٦٩.

=

قدرها[١] ولن تحيط بشيء من علمها، [٢] وقد حرم سبحانه أن تقولوا على الله مالا تعلمون.

وأكد ذلك عند شرحه قول السعد "قائمة بذاته" بقوله: كيف لا وهو سبحانه بجميع صفاته وأسمائه واحد، وبجميع أسمائه وصفاته قديم، من غير تعدد وتكثُّر، خلافا للمعتزلة حيث قالوا: إنه تعالى متكلم بكلام قائم في اللوح برقومه، وفي لسان الروح بحروفه، وهو باطل بالضرورة. المرجع السابق ص ٥٦.

ولعله قصد إلى أن ذلك قد يوهم التشبيه أو التعدد؛ لذا فإن المنع من ذلك أولى، قال: "ولا يجوز أن يقال أو يعتقد أن صفاته تعالى تحل في ذاته أو ذاته تحل في صفاته، أو صفاته معه أو فيه أو مجاورة له، إذ كل ذلك يقتضي التعدد والمغايرة، حتى منع بعض المشايخ – ﷺ – من القول بأن صفاته قائمة بذاته تعالى لإيهامه ذلك، بل ينبغي أن يقال: إنه موصوف بصفاته" . المرجع السابق ص ٥٦، ٥٧.

(١) إشارة إلى قول الله تعالى وما قدروا الله حق قدره، وأن عقول الخلق لن تصل إلى كنه معرفة الله تعالى.

(٢) وقفت على مخطوط نفيس للعلامة المرجاني، وأصله رسالة إلى أحد العلماء يسمى حسن بن عثمان بن حسن الفهمي. يقول المرجاني فيها: اعلم أن كبراء أهل السنة والجماعة سلفا وخلفا قرروا أن صفات الحق تعالى لا هي هو ولا هي غيره، وهذا القول وإن كان في أول النظر وبدوِّ الفكر كما ترى لكنَّ له وجهين وتأويلين على مسلكين: تنزيهي إيماني، وإيقاني عرفاني.

أما بيان الأول: فإن الله تعالى وصف نفسه في كتابه وعلى ألسنة أنبيائه بأوصاف كمالية ونعوت جمالية وأخبر أيضا أنه ليس كمثله شيء ، فلا جرم يتنزه عما هو شأن الممكنات ولا يتقيد بالدخول تحت مقولة من المقولات...وحاصل هذا المسلك يؤول إلى أن ساحة كبريائه عز شأنه متعال عن إدراك العقول ، فشأن العقول ليس إلا الاعتراف بما وصف به نفسه أو نزه عنه ذاته في كتابه أو على لسان أمين من أمنائه كأنبيائه وإجماع أمة سيد أصفيائه، مع نفي الشبه للمكنات والتنزيه عما هو شأنها والاشتراك معها في مقولة من المقولات، والتقديس عن سائر النقائص والقاذورات، وليس في هذا المسلك تعرض لمصداق حمل هذه الأسماء والصفات بأنه هو الذات البحت أو لا، بل اسكت عنه وفوضه إليه تعالى، ولهذا سميناه إيمانيا.وهذا المسلك أنفع للعامة وأسلم لهم من التشبيه والتعطيل والتأويل.

التأويل الثاني: هو أن الصفات لا هي هو في المفهوم والمعنى، ولا هي غيره في الوجود، بل هي عين الذات في الخارج وغيره في التعقل، وهذا مذهب الحكماء المحققين ومشرب العرفاء الإلهيين. انظر مخطوط الحكمة البالغة ومعه مجموعة رسائل. صفحة رقم ١٥٥، ١٥٦.

فنثبت تلك الصفات من غير التفات إلى ما وراء ذلك لا بالنفي ولا بالإثبات، في فصول التوحيد والتقديس والتمجيد على الثبات عند حدوده، والوقوف لدى قيوده والإقرار بها والإيمان بوجوبها وعدم التعرض لمعانيها. (١)

وإنما يتوهم الاستحالة في إثبات صفة وإطلاق اسم ورد به الشرع ونطق به الوحي إذا قارن النقص والزيادة والتشبيه، وأهمل ما هو الواجب من حق التقديس والتنزيه، ولم يتخلص عن قياس الغائب على الشاهد، (٢) واقتفاء الهوى والوهم المارد، (٣) وتقدس عن

---

(١) أراد بذلك التسليم والاستسلام ظاهرا وباطنا لله تعالى، حيث يرى أن الوقوف عند هذا الحد وعدم تجاوز حد الدلالة في إثبات ما أثبته ونفي ما نفاه من غير تعطيل ولا تعرض للتأويل ولا تفرقة بين صفات وصفات ولا بحث عن حقيقتها إلا من جهة الإثبات هو الواجب على المسلم المصدق بما جاء به النبي ﷺ.. ينظر: حاشية على العقائد العضدية ص ٣٧.

(٢) هو قياس فقهي استعاره المتكلمون من الفقهاء، ومعناه إعطاء حكم شيء لشيء آخر لاشتراكهما في علته. وقد أضاف إليه المتكلمون ما يجعله فاعلا في بيئته الجديدة، فقالوا بأنه يجب أن يتوفر بين الشاهد والغائب جامع مشترك من حيث الحقائق والأدلة، أو الشروط أو العلل.

وقد استخدم هذا القياس من مختلف المدارس الكلامية، فاستعمله الحشوية في إثبات الجسمية، واستخدمه المعتزلة فب باب أفعال الله تعالى؛ لذا وصفوا بأنهم مشبهة في الأفعال، وأعمله بعض الأشاعرة والماتريدية في باب الصفات.

ولكن هذا القياس لا يفيد اليقين وطبيعته لا تتوافق مع طبيعة منهج علم الكلام، لذا رفضه كثير من المتكلمين الأشاعرة ومحققيهم، فلم يرتض الغزالي هذا القياس ومن قبله الجويني ومن بعده الرازي الذي قرر أن معرفة الله تعالى وصفاته على خلاف حكم الحس والخيال، أو لا يمكن أن يشار إليها بالحس، والآمدي الذي رفض هذا القياس تماما لأنه غير يقيني. راجع: تأسيس التقديس، فخر الدين الرازي، تحقيق: عبد الله محمد إسماعيل، مجمع البحوث الإسلامية، سلسلة إحياء التراث، ٢٠٢٠م أبكار الأفكار، ج ١، ص ١٣٩، ١٤٠ .والمدخل إلى علم الكلام ص ٧٥ وما بعدها.

(٣) إشارة إلى ذم مذاهب المعتزلة والفلاسفة وغيرهم ممن شطحوا في أمور العقائد كما بين في الحكمة البالغة وحاشيته على العقائد التفتازانية

إطلاق اسم وإثبات صفة أو حال أو نسبة أو اعتبار أو سمة أو غير ذلك مما لم تنزل به آية، ولم يثبت فيه رواية. (١)

ونصدق بأخبار القيامة وتفاصيل أحوالها على مراد الله ومراد رسوله كلها ولا نماري فيها ولا نخوض في تأويلها(٢).

وذلك كل الواجب على الكل، والحق الأبلج، وطريق غير ذي عوج، والزيادة عليها نقصان، والنقص عنه خسران، وليس بعد التمام إلا الوبال، وماذا بعد الحق إلا الضلال(٣).

والبرهان على إطلاق هذه الأسماء بحذافيرها وإثبات تلك الصفات عن آخرها هو الآيات الناطقة بها، والأحاديث القطعية المخبرة عنها(٤)، وهي الحجة لإثباتها القاطعة للشبه والريوب عن أعراقها والقالعة للشكوك عن أعماقها، وفيها كل الكفاية وتمام الهداية للمؤمن

---

(١) قال النسفي في بحر الكلام: الله تعالى بجميع صفاته وأسمائه واحد، وبجميع صفاته وأسمائه قديم أزليمن غير تفصيل، وصفات الله وأسماؤه لا هو ولا غيره، كالواحد من العشرة، ولأنا لو قلنا بأن هذه الصفات هو الله تعالى يؤدي إلى أن يكون إلهين اثنين، والله تعالى واحد لا شريك له، ولو قلنا: بأن هذه الصفات غير الله تعالى لكانت هذه الصفات محدثة، وهذا لا يجوز. بحر الكلام، ص ١٨٩.

(٢) تعريض بمذهب المعتزلة وغيرهم ممن أول مشاهد القيامة وأعملوا فيها مدارك العقول، والحق إثباتها والإيمان بها على الوجه الذي ورد، ولا نخوض في شيء أكثر من ذلك. راجع: بحر الكلاكم، ص ٣١١ وما بعدها.

(٣) معنى الواجب هنا الواجب الشرعي، لأنه هو المطلوب من كل مؤمن موحد.

(٤) صفات المعاني تثبت بأمور ثلاثة: الدليل الشرعي، والدليل العقلي، حيث إن العقل يثبتها لأنها صفات كمال، وكل كمال يجب إثباته لله ﷻ، والدليل اللغوي، لأن اللغة تثبت أن المشتق يؤذن بثبوت ما منه الاشتقاق، فعالم مشتق من العلم، وشرط صدق المشتق ثبوت المشتق منه. والمصنف هنا اعتمد الدليل الشرعي فقط، كون المؤمن العامي لا يحتاج إلى غيره في هذا الموطن.

المتدين بالإسلام، [١] المسلم الثابت على ظهر الاستسلام، فخذ به وثوقا، وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا، فإن ثبت[٢] على ذلك فقد استوثقت عقيدتك، وخلصت طريقتك واستوفيت نصابها، ومهما تجاوزت عن هذا الحد بالزيادة عليه أو النقص عنه فقد ظلمت نفسك بخروجك عن عشك، والتخطي إلى ما هو ليس من حدك.

وإن سئلت عن عقيدتك وما هو المفترض عليك اعتقاده في دينك وشريعتك تخبر بهذه الأسماء والصفات وبإقرارك بها إقرارا صادرا عن مواطأة قلبك ومطابقة جنانك، واعتقادك بموجبها.

وإن طولبت بالدليل، فاتلُ على الطالب هذه الآيات، فإن شواهد القرآن تغني عما سواه من البرهان. [٣]

---

(١) هذا التقرير دليل على أن هذه العقيدة إنما وضعت للعوام، أو لتقرير العقيدة في نفوس المسلمين لا لإثبات حجية العقيدة على الخصوم ودفع الشبهات عنها فإن لها مآرب أخرى، وقد نص المرجاني على ذلك المعنى في حاشيته على العقائد العضدية بقوله: وجوده تعالى وسائر صفاته بمنزلة البديهي في نظر المسلم المتدين المصدق بخبر النبوة المعترف بصدق الدعوة. حاشية على العقائد العضدية ص ١٨٤. ونحن لا ننازعه ذلك، وإنما ننازعه في كون المناهج الأخرى غير مفيدة أو غير مطلوبة، ذلك أن إلزام المعاندين وإقامة الحجة على المخالفين لا يتأتى إلا بالبرهان العقلي.

(٢) في النسخة (أ) ثبتت، والمعنى يختلف بناء على زيادة حرف التاء.

(٣) لأن المؤلف سلك بهذه العقيدة مسلك التقرير، إشارة منه إلى أن الخوض في تفاصيل الأدلة وتفريعاتها إنما هو شأن العالمين المتخصصين، وإلا فإن العوام يكفيهم ما ورد في القرآن من غير زيادة ولا نقصان.

ومما يدل على ذلك قوله في حاشيته على شرح الجلال الدواني للعقائد العضدية: التقول في ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله والتكلم في قدره وقضائه بلا علم فطري أو برهان عقلي أو نقلي يفيد اليقين .. حرام مذموم. حاشية على شرح العقائد العضدية ص ٨.

=

فإن[١] تلقاها بالقبول خصمك، وتفطن بصواب قولك، فبها، وإلا فكف عنه كلامك، واقطع عن التفاته[٢] خطابك، فإن ملحه ليس هنالك[٣]، بل كان الواجب عليه بعد هو تحصيل الإيمان بالنبوة، وتصديق خبر الرسالة، [٤] وهو عاطل عنه ولا تبال بهذياناته،

ألا ترى أنه قال "أو برهان عقلي" وهو نص صريح على اعتبار دليل العقل في علم الكلام، مما يتوجب معه حمل الكلام على الوجه الذي ذكرنا.

(١) في النسخة (أ) : فلو.

(٢) في النسخة (أ) التفافه.

(٣) إشارة إلى أنه لم يتحقق بتمام الاستسلام إن كان من أهل الإسلام، أو أنه لم يصدق بنبوة سيد الأنام بعد، فيكون مناط الحديث معه مغاير لما تم تقريره هنا.

(٤) وذلك لا يكون إلا بالعقل؛ إذ إن صدق الرسل متوقف على المعجزة، وثبوت المعجزة متوقف على حكم العقل، وليس على حكم النقل لئلا يلزم الدور، قال السنوسي في شرح صغرى الصغرى: اعلم أن عقائد الإيمان تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يصح أن يعلم إلا بالدليل العقلي، وهو: كل ما تتوقف عليه دلالة المعجزة، كوجوده تعالى وقدرته وإرادته وعلمه وحياته، فإنه لو استدل على هذا القسم بالدليل الشرعي وهو متوقف على صدق الرسل المتوقف على دلالة المعجزة لزم الدور.

القسم الثاني: ما يصح أن يستدل عليه بالدليل الشرعي وهو: كل ما لا تتوقف عليه دلالة المعجزة كالسمع والبصر والكلام والبعث وأحوال الآخرة جملةً وتفصيلاً.

الثالث: ما اختلف فيه للتردد فيه، هل هو من القسم الأول أو من القسم الثاني كالوحدانية؟ فإنه اختلف فيها، هل يكفى فيها الدليل السمعي بناءً على عدم توقف دلالة المعجزة عليها في علم الناظر، وإن توقف وجود المعجزة عليها في نفس الأمر لاستحالة الفعل مع وجود الشريك، أو لا بد فيها من الدليل العقلي نظراً إلى توقف دلالة المعجزة على صحة وجود المعجزة المتوقف على الوحدانية؛ لأن المعجزة فعل؟ والفعل يستحيل وجوده على تقدير الاثنينية في الألوهية، والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك =

وفضائح ترهاته.

نعم، نحن لا نستريب في إفادة النظر ووجوب التفكر في خلق السموات والأرض وما أبدع سبحانه في مخلوقاته، وأودع لمصنوعاته من عجائب صنعته، وغرائب حكمته، ولكن ليس لإثبات العقيدة بالزيادة والنقصان في الشريعة، بل لتقوية الإذعان، وتربية الإيمان، وتحديد البصائر، وتشحيذ الخواطر، وتعديل الأفهام، وتقويم الأحلام.

ويكفيك من فائدة العقل في موقفك أن يهديك إلى صدق النبوة[١]، وإذعان الرسالة، ويفهمك معاني عباراته، ويرشدك إلى موارد إشاراته، ثم اعزله عن مطالعة الذات وحقائق الصفات[٢]، واحذر مساوئ[٣] مراحل الطباع، وارْس مراسي منازل الاتباع. والسلام[٤].

الشيء. شرح صغرى الصغرى: للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، تعليق سعيد فودة، دار الرازي، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م ص٧٧.

(١) إشارة إلى ما نقلته سابقا من كون صدق النبوة متوقف على المعجزة، وهي لا تعلم إلا بالعقل، وإن كانت دلالتها عادية.

(٢) إشارة إلى أن حقيقة الذات لا تدرك، كما لا تدرك حقيقة الصفات، فإن ذلك مما يتعذر على البشر الوصول إليه، وهو إشارة إلى الحديث الذي روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ﷺ، قَالَ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ حَلَقٌ حَلَقٌ ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ : "فِيمَ أَنْتُمْ ؟" ، قُلْنَا نَتَفَكَّرُ فِي الشَّمْسِ كَيْفَ طَلَعَتْ؟ وَكَيْفَ غَرَبَتْ؟ قَالَ: ""أَحْسَنْتُمْ، كُونُوا هَكَذَا، تَفَكَّرُوا فِي الْمَخْلُوقِ، وَلا تَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ. كتاب العظمة لأبي محمد عبد الله بن محمد بن حيان، المشهور بأبي الشيخ الأصبهاني، دار العاصمة الرياض،ج ٤، ص١٤٩٠.

(٣) في النسخة أ: مسائي.

(٤) في هذه الجملة الخاتمة إشارة إلى أن غاية ما أراد أن يصل إليه المؤلف في مسائل الأسماء والصفات هو الإيمان بما ورد وأن ما يوهم الشبيه فظاهره غير مراد، ثم تفويض المعنى إلى الله تعالى، مع ضرورة الاعتماد على حجج القرآن في إثبات قضايا العقيدة لمن آمن.

قوله : والسلام، ليست موجودة في النسخة (أ).

حرره العبد الفاقر إلى عفو ربه الغريق في بحر عصيانه شهاب الدين بن بهاء الدين المرجاني، سلمه الله[١].

تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين.

(١) الجملة ليست موجودة في (ك).

ملحق

نماذج من صور المخطوط

(صور المخطوط (ك

﴿ والثانية والعشرون منها ﴾

عقيدة مختصرة

تأليف الامام العلامة شهاب الدين
هرون بن بهاء الدين المرجاني
الغازاني رحمة الله عليه
آمين

طبعت على نفقة حضرة الاستاذ الفاضل ذي الهمة
العلية في نشر الكتب العالية الاسلامية
﴿ الشيخ محي الدين صبر الكردي ﴾
السكانشكاني

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

وذلك بمطبعة ﴿ كردستان العلمية ﴾

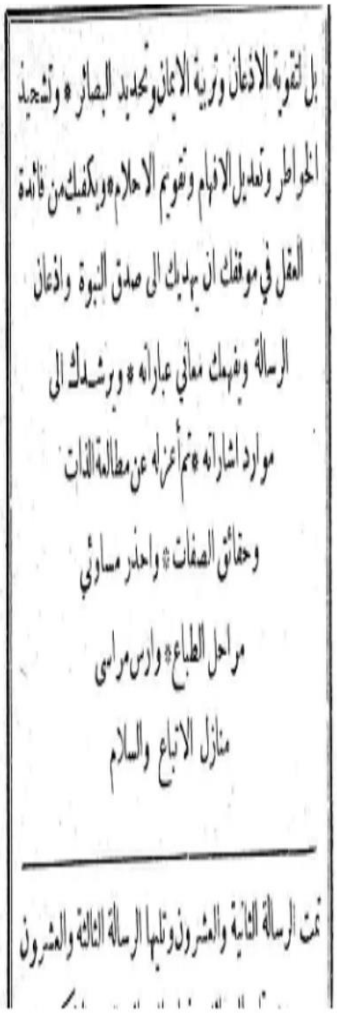

بل تقوية الاذعان وتزيين الايمان وتحديد البصائر وتشحيذ
الخواطر وتعديل الافهام وتقويم الاحلام ويكفيك من فائدة
العقل في موقفك ان يهديك الى صدق النبوة واذعان
الرسالة ويفهمك معاني عباراته ويرشدك الى
موارد اشاراته ثم أعزله عن مطالعة الذات
وحقائق الصفات واحذر مساوئ
مراحل الطباع وارس مراسي
منازل الاتباع والسلام

تمت الرسالة الثانية والعشرون وتليها الرسالة الثالثة والعشرون

صورة

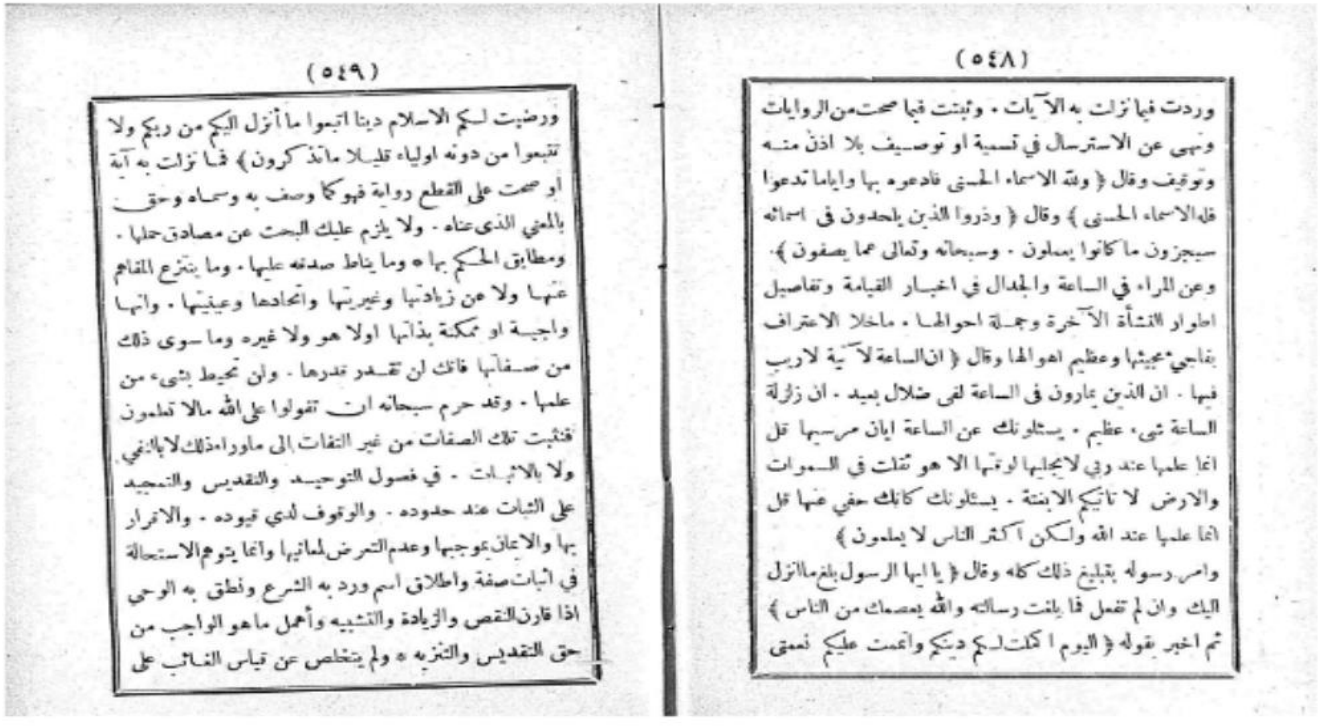

(٥٤٨)

وردت فيما نزلت به الآيات . وثبتت فيما صحت من الروايات ونهى عن الاسترسال في تسمية او توصيف بلا اذن منه وتوقيف وقال ﴿ ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وايابا تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ وقال ﴿ وذروا الذين يلحدون في اسمائه سيجزون ما كانوا يعملون . وسبحانه وتعالى عما يصفون ﴾ وعن المراء في الساعة والجدال في اخبار القيامة وتفاصيل احوال النشأة الآخرة وجملة احوالها . ماخلا الاعتراف بفاجي مجيئها وعظيم اهوالها وقال ﴿ ان الساعة لآتية لاريب فيها . ان الذين يمارون في الساعة لفي ضلال بعيد . ان زلزلة الساعة شيء عظيم . يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها قل انما علمها عند ربي لايجليها لوقتها الا هو ثقلت في السموات والارض لا تاتيكم الابغتة . يسئلونك كانك حفي عنها قل انما علمها عند الله ولكن اكثر الناس لا يعلمون ﴾ وامر رسوله بتبليغ ذلك كله وقال ﴿ يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس ﴾ ثم اخبر بقوله ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي

(٥٤٩)

ورضيت لكم الاسلام دينا اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ماتذكرون ﴾ فما نزلت به آية او صحت على القطع رواية فهو كما وصف به وسماه وحق بالمعنى الذي عناه . ولا يلزم عليك البحث عن مصادق حملها . ومطابق الحكم بها ه وما يناط صدقه عليها . وما ينتزع المفاهم عنها ولا عن زيادتها وغيريتها واتحادها وعينيتها . وانها واجبة او ممكنة بذاتها اولا هو ولا غيره وما سوى ذلك من صفاتها فانك لن تقدر قدرها . ولن تحيط بشيء من علمها . وقد حرم سبحانه ان تقولوا على الله مالا تعلمون فنثبت تلك الصفات من غير التفات الى ماوراء ذلك لابالنفي ولا بالاثبات . في فصول التوحيد والتقديس والتمجيد على الثبات عند حدوده . والوقوف لدى قيوده . والاقرار بها والايمان بوجوبها وعدم التعرض لمعانيها وانما يتوهم الاستحالة في اثبات صفة واطلاق اسم ورد به الشرع ونطق به الوحي اذا قارن النقص والزيادة والتشبيه وأهمل ماهو الواجب من حق التقديس والتنزيه ه ولم يتخلص عن قياس الغائب على

(صورة من مخطوط (ك) والذي نشر متأخر عن المخطوط (أ

صور المخطوط (أ

غدا هارون يلمع بالمعارف ... بعون الله والفضل العظيم
رايت شهاب دين الله يسمو ... الى العرفان منقطع النديم
اذا ما رايت رمحت لعلم ... تلقيها شهاب بالتميم
فحيد الله جل كل فقه بشرح ... عقايد الشرع القديم
وابدى كل برهان بديع ... بها الحق والقول الحكيم
اثاب الرب اياه وبياه ... بغفران وجنات النعيم
وحيا والديه ثم كمه ... فانا ندعو بالبر الرحيم

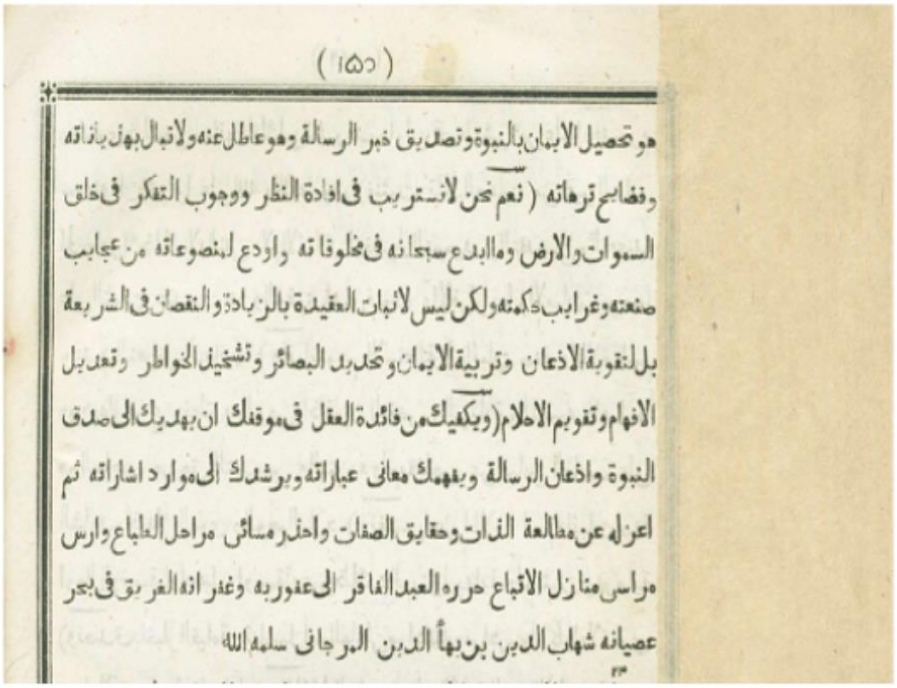

(١٥٦)

هو تحصيل الايمان بالنبوة وتصديق خبر الرسالة وهو عاطل عنه ولا قبال بهل بذاته وفضايح ترهاته (نعم نحن لا نستريب في افادة النظر ووجوب التفكر في خلق السموات والارض وما ابدع سبحانه في مخلوقاته واردع لمنصوعاته من عجايب صنعته وغرايب حكمته ولكن ليس لاثبات العقيدة بالزيادة والنقصان في الشريعة بل لتقوية الاذعان وتربية الايمان وتحديد البصائر وتشحيذ الخواطر وتعديل الافهام وتقويم الاحلام (ويكفيك من فائدة العقل في موقفك ان يهديك الى صدق النبوة واذعان الرسالة ويفهمك معاني عباراته ويرشدك الى موارد اشاراته ثم اعزله عن مطالعة الذات وحقايق الصفات واحذر مسائل مراحل العلماء وارس مراسي منازل الاتباع حرره العبد الفاقر الى عفو ربه وغفرانه الغريق في بحر عصيانه شهاب الدين بن بهأ الدين المرجاني سلمه الله

(صورة من أول المخطوط، وأخرى من آخره، لرسالة حق العقيدة.مخطوط (أ

(١٣٩)

وما سوى ذلك من صفاته فانك لن تقدر قدرها ولن تحيط بشيء من علمها وقد حرم سبحانه ان تقولوا على الله ما لا تعلمون (فنثبت تلك الصفات من غير التفات الى ما وراء ذلك لا بالنفي ولا بالاثبات في فصول التوحيد والتقديس والتمجيد على الثبات عند حدوده والوقوف لدى قيوده والاقرار بها والايمان بوجوبها وعدم التعرض لمعانيها (وانما يتوهم الاستحالة في اثبات صفة واطلاق اسم ورد به الشرع ونطق به الوحي اذا قارن النقص والزيادة والتشبيه واهمل ما هو الواجب من حق التقديس والتنزيه ولم يتخلص عن قياس الغايب على الشاهد وافتقاء الهوى والوهم الشارد (ونقدس عن اطلاق اسم واثبات صفة او حال او نسبة او اعتبار او سمة او غير ذلك مما لم ينزل به اية ولم يثبت فيه رواية (ونصدق باخبار القيامة وتفاصيل احوالها على مراد الله ومراد رسوله كلها ولا نماري فيها ولا نخوض في تاويلها (وذلك كل الواجب على الكل والحق الابلج وطريق غير ذي عوج (والزيادة عليها نقصان والنقص عنه خسران وليس بعد التمام الا الوبال وما ذا بعد الحق الا الضلال (والبرهان على اطلاق هذه الاسماء لخلافها واثبات تلك الصفات عن اضرابها هو الايات الناطقة بها والاحاديث القطعية المخبرة عنها (وهي الحجة لانها القاطعة للشبه والريوب عن اعراقها والقالعة للشكوك عن اعماقها وفيها كل الكفاية وتمام الهداية للمؤمن المتدين بالاسلام السالم الثابت على ظهر الاستسلام فخذ به وثوفاوقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا (فان ثبتت على ذلك فقد استوثقت عقيدتك وخلصت طريقتك واستويت نصابها ومهما تجاوزت عن هذا الحد بالزيادة عليها والنقص عنه فقد ظلمت نفسك بطروجك عن عشك والتغافل الى ما هو ليس من هدك (وان سئلت عن عقيدتك وما هو المفترض عليك اعتقاده في دينك وشريعتك تخبر بهذه الاسماء والصفات وباقرارك بها اقرارا صادرا عن مواطاة قلبك ومطابقة جنانك واعتقادك بوجوبها (وان طولبت بالدليل دلل على الطالب هذه الايات فان شواهد القرآن تغني عما سواه من البرهان (فلو تلفيها بالقبول خصمك وقد ان صواب قولك فبها والا فكف عنه كلامك واقلع عن التفاته حملك فان محله ليس هنالك بل كل الواجب عليه بعد

صورة من المخطوط (أ) والذي طبع بعناية محمد جان تلميذ العلامة المرجاني رحمه الله.

الخاتمـــة

الحمد لله وصـلاة وسـلاما على سـيدنا رسـول الله ﷺ وعلى آله وصـحبه ومن والاه وبعد،

فإنه في نهاية هذا البحث الموسـوم بالعقيدة المختصـرة المسـماة حق العقيدة للعلامة شهاب الدين المرجاني يمكن أن نختم بما يلي:

أولا: ليس هناك شـك أن هذه الأمة يحمل علمها من كل خلف عدوله، وقد تجلى ذلك في كل عصـر ومصـر، والعلامة المرجاني أحد أولئك العدول من الخلف الذين حملوا أمانة العلم ونقلوها وقاموا بحقها تأليفا وتدريسا وتقويما.

ثانيا: تجلت شخصية المرجاني العلمية في كثير من القضايا والمسائل، بل إنه لم يكن حبيس الكتب وكراسـات الفنون، بل تفاعل مع مجتمعه أخذا وردا، فجاءت مؤلفاته قاضـية على وقائع عصره بما هو الصواب.

ثالثا: تنوعت بحوث المرجاني العقدية، ما بين تقريرات وشروح وحواشي ومتون:

ـــ فمتن الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى يوضع في مصاف المتون الكلامية المعتبرة، والتي تستحق أن تدرس وتشرح.

ـــــ ورسالة حق العقيدة التي وضعها الإمام المرجاني، توضع في مصاف عقائد العوام، وما يجب على المكلفين أن يعتقدوه، حيث جاءت صافية من كل شائبة، خالية عن كل نقيصة، ترسخ الإيمان في النفوس، وترسم أصول الاعتقاد للمبتدئين.

رابعا: اتسـمت بعض عبارات المرجاني بالتعصـب المذهبي، حيث إنه كان شـديد التحمس لمـذهبـه الحنفي المـاتريـدي، وقـد دفعـه هـذا التحمس إلى الوقوع في كثير من العلمـاء وخصوصا الأشاعرة منهم.

خامسا: لم يخرج الإمام المرجاني في عقيدته عما قرره أهل السنة والجماعة، غير أنه لم يلتزم الوعد الذي قطعه على نفسه، فقرر بعض الأمور على خلاف ما عقد، كما في إطلاق بعض الأسماء على الله تعالى.

سادسا: جانب العلامة المرجاني الصواب فيما ذهب إليه من انتقاد للإمام الرازي والعلامة السعد التفتازاني، وقال فيهما ما لا يليق، وكان الأجدر به أن يحمل ما قالا على محمل حسن، كأن يكون رأيهما من باب إلزام الفلاسفة من جنس ما يسلمون به فقط، دون أن يكون ذلك معتقد الإمامين، لا سيما وأنهما أشارا إلى ذلك إشارة خفية يفطن إليها الذكي.

سابعا: جاءت عبارات العلامة المرجاني بمثابة فصول الأصول وأمهات القواعد في علم العقيدة، بيد أنها دارت حول قضية الأسماء والصفات، فمنها بدأ وإليها انتهى، وتلك إشارة بديعة.

ثامنا: تلك الدراسة جاءت لتفتح باب تراث الإمام العقدي أمام الباحثين، لعلهم يستخرجون منها ما تطمئن إليه النفوس، وبخاصة في ذلك الزمان الذي اختلطت أوراقه وتبعثرت مناهجه يمينا وشمالا.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المراجع

- أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي، دار الكتب القومية، ٢٠٠٤.
- الأربعين في أصول الدين، الغزالي، عني به عبد الله عبد الحميد عرواني، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، تحقيق محمد يوسف موسى، مطبعة السعادة بدون تاريخ.
- الأسماء والصفات، الإمام البيهقي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، بدون تاريخ.
- إشارات المرام من عبارات الإمام، كمال الدين بن أحمد البياضي، طبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٤٩م.
- الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، طبعة دار المعارف، القاهرة.
- الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، أبو بكر بن العربي، تحقيق: عبد الله التوراتي وأحمد عروبي، دار الحديث الكتانية، المغرب، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.
- بحر الكلام، أبو المعين النسفي، تحقيق: محمد السيد البرسيجي، دار الفتح الطبعة الأولى ٢٠١٤م ص ٨٥.
- البحر المحيط، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

- تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين النسفي، تحقيق: حسين آتاي، أنقرة، ١٩٩٣م.
- تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم الباجوري، ضبط عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.
- التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ م.
- تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قازان وبلغار وملوك التتار، محمد مراد الرمزي، المطبعة الكريمية بمدينة أوريبورغ، روسيا. الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- جامع البيان وفضله، ابن عبد البر، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٩٩٤ ص ٩٣٩، ٩٤٢.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد القرشي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ١٩٩٣م.
- حاشية الباجوري على أم البراهين، تحقيق مصطفى أبو زيد، دار الإمام مالك، الطبعة الثانية، ٢٠١٥م.
- حاشية السيالكوتي على العقائد النفسية، ضمن مجموع الحواشي البهية على العقائد النسفية، دار المصطفى للنشر، ٢٠٠٧
- حاشية السيالكوتي على شرح المواقف، بعناية السيد محمد بدر النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٠٧م
- حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني للعقائد العضدية، الكلنبوي، المطبعة العثمانية، ١٣١٨ هـ
- حاشية على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية، شهاب الدين المرجاني، على هامش حاشية الكلنبوي على الجلال الدواني، المطبعة العثمانية، ١٣١٨ هـ.

- حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي ﷺ، وصفحة من طبقات الفقهاء، محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م،
- الحكمة البالغة الجنية في شرح العقائد الحنفية، لشهاب الدين المرجاني، تحقيق أكرم محمد إسماعيل، بدون بيانات طبع.
- الحكمة البالغة الجنية في شرح العقائد الحنفية، مخطوط، بعناية محمد جان، قازان، ١٨٨٨ هـ.
- رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها، بهاء الدين الإخميمي، تحقيق سعيد فودة، دار الرازي ٢٠١٤.
- شرح إتحاف المريد على جوهرة التوحيد، عبد السلام اللقاني، تحقيق. د فتحي أحمد عبد الرازق، بدون.
- شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، مظفر بن عبد الله المصري المشهور بالمقترح، تحقيق: نزيهة امعاريج، الرابطة المحمدية للعلماء، سلسلة ذخائر التراث الأشعري، بدون.
- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الكريم عثمان الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩م
- شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- شرح العقيدة الكبرى، المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، جريدة الإسلام القاهرة، ١٣١٦ هـ. ص ١١٩
- شرح صغرى الصغرى: للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، تعليق سعيد

فودة، دار الرازي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م

- صفوة الاعتباربمستودع الأمصار والأقطار: ترجمة بيرم الخامس، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب، بيت الحكمة، تونس، ١٩٩٩م.
- ضرب الخاتم على حدوث العالم، محمد أنور شاه الكشميري، المجلس العلمي، كراتشي، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م،
- الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى، شهاب الدين المرجاني، بعناية: محمد جان، قازان، مطبعة جيركوف، ١٣٠٨ هـ. ١٨٩٥م.
- فصوص الحكم، أبو نصر الفارابي، مطبوع ضمن الثمرة المرضية في المسائل الفارابية، ليدن، ١٨٨٩م.
- فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور الكشميري، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- كتاب التوحيد، الإمام أبو منصورالماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف طبعة بيروت، ١٩٧٠م.
- كتاب العظمة لأبي محمد عبد الله بن محمد بن حيان، المشهور بأبي الشيخ الأصبهاني، دار العاصمة الرياض.
- الكفاية في الهداية، نور الدين الصابوني، تحقيق: عبد الله محمد إسماعيل، سلسلة البحوث الإسلامية، مكتب إحياء التراث بالأزهر الشريف، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م.
- لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، فخر الدين الرازي، القاهرة، المطبعة الشرفية، ١٩٠٥م.
- المدخل إلى علم الكلام، حسن الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.

- مرقاة الطارم لحدوث العالم، محمد أنور شاه الكشميري، المجلس العلمي، كراتشي، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م،
- المقصد الأسنى في شرح أبو حامد لغزالي،
- المنتقى من مخطوطات معهد البيروني في الدراسات الشرقية بطشقند لعبد الرحمن فرفور ومحمد مطيع الحافظ،
- ناظورة الحق، شهاب الدين المرجاني، تحقيق: أورخان بن إدريس أنجقار، وعبد القادر بن سلجوق بيلماز، دار الحكمة، اسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- نقض المنطق، ابن تيمية، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥١م

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ٥٠٩
المقدمـــة ٥١٣
الفصل الأول: ترجمة العلامة المرجاني ٥١٧
أولاً: مولده، ونشأته ٥١٧
ثانيا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ٥١٩
ثالثًا: مؤلفاته ٥٢١
رابعًا: شيوخه وتلاميذه ٥٢٤
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لشخصية المرجاني العقدية ٥٢٧
المبحث الأول: مؤلفات المرجاني في العقيدة ٥٢٨
١-الطريقة المثلى والعقيدة الحسنى ٥٢٨
٢-الحكمة البالغة الجنية شرح العقائد الحنفية ٥٢٨
٣-مختصر في العقيدة ٥٣٢
المبحث الثاني: موقف المرجاني من علم الكلام ٥٣٣
المبحث الثالث: أهم آراء المرجاني الكلامية ٥٣٩
أولا: رأيه في مسالك الاستدلال. ٥٣٩
ثانيا: رأيه في الإيمان والإسلام ٥٤١
ثالثا: رأيه في قضية قدم العالم ٥٤٤
رابعا: رأيه في زيادة الصفات على الذات ٥٤٦
خامسا: موقفه من الأشاعرة ٥٥٢

الفصل الثالث تحقيق وتحليل نص: حق العقيدة للعلامة المرجاني ٥٥٤
المبحث الأول: دراسة الرسالة ٥٥٤
أولا: وصف الرسالة ٥٥٤
ثانيا: عملي في التعليق على العقيدة ٥٥٥
ثالثا: غرض المصنف من الرسالة ٥٥٥
المبحث الثاني: نص الرسالة والتعليق عليها ٥٥٧
ملحق نماذج من صور المخطوط ٥٧٤
الخاتمـــــة ٥٧٨
فهرس المراجع ٥٨٠
فهرس الموضوعات ٥٨٥